بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الخامس والأربعون

المعقود ظهر يوم السبت

١٩ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٢٣ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الخامس والأربعون

المعقود ظهر يوم السبت

١٩ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٢٣ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية الساعة الثانية عشرة ظهراً، برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٣) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الأعضاء: وزع على حضراتكم جدول أعمال الاجتماع الخامس والأربعون متضمناً الآتى:

أولاً:استكمال المواد التى تم التوافق عليها بين لجنة الصياغة ولجنة نظام الحكم والسلطات العامة والتصويت عليها.

ثانيا:ما يستجد من أعمال.

هل هناك أى ملاحظات؟

(لا ملاحظات)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

إذن، اعتمد الجدول.

الآن نبدأ الديباجة، أرجو أن تكونوا قد استرحتم بعض الشىء فى عطلة نهاية الأسبوع، فى هذه العطلة، وزعت مسودة، ودون توضيح لماهيتها، جاء بعد ذلك فى رسالة وأوضحت قليلاً.

أولاً، هذه الصيغة التى وزعت هى للقراءة واطلاع أعضاء اللجنة، أولاً هى غير مرتبة، فهناك مواد أعلى ومواد أسفل، فالترتيب لم يرد عليها، ثم بدون التعديلات النهائية وبدون ملاحظات لجنة الصياغة، ولكن هذا **skeleton** إذا كانت كلمة **skeleton** مفهومة، عبارة عن إطار وضعنا فيه المواد الموجودة حتى يمكن جمعها وتكون تحت تصرف أعضاء اللجنة لكى يعرفوا ماذا قلنا فى باب المقومات، والحريات، ونظام الحكم، ولكى تعرفون، فإن المادة ١٢١ فى باب نظام الحكم لم نصوت بعد عليها، وكما تعرفون، فإن موضوع النساء والعمال والفلاحين لم نصوت عليه، موضوع الأطفال ما زال، هناك عدد من المواد التى تدخل فى المرحلة الآتية بعد موضوع الديباجة، فأرجو عدم اعتبار هذا النص

نصاً نهائياً أو شبه نهائى، ولكنه نص يساعد الأعضاء على أن يشعروا أننا فعلاً بذلنا جهداً ولكنه سوف يخضع ليس فقط فى نقاشنا هنا، لا، فى الأمانة العامة، لإعادة ترتيبه، لأن هناك أشياء جاءت وانتهت ولم تدخل، ولجنة الصياغة بالطابق الأسفل تعمل فيه، ولكن على الأقل عندكم ملزمة كبيرة جداً توضح ما أنجزناه، ولا يعتبر هذا فيه مسئولية على أحد، فهذا شىء يساعد الأعضاء على أن يعلموا ويطلعوا على ما هى المواد الموجودة بعضها مرتب، والبعض الآخر غير مرتب، أو غير نهائى، وبعض المواد لم ترها لجنة الصياغة، وهذا هو ما سنقوم به خلال اليومين أو الثلاثة القادمين، هذا وزع أمس ولكن يمكن توزيعه، ولا داعى لتوزيعه، فهو عند الكل أليس عندكم؟ هل قاموا بالتوزيع على البعض دون البعض الآخر، تفضلى نحن لا نناقش.

السيدة الدكتورة عبلة عبداللطيف:

هذا ليس نقاشاً ولكنه سؤال "المصرى اليوم" كتب اليوم وعمل **link** عن المسودة.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

كلمنا المصرى اليوم طبعاً وهذا الكلام لا يصح بهذا الشكل ولكنه من هذا، لأنه وزع مع الأسف.

السيدة الدكتورة عزة العشماوى:

سيادة الرئيس، هذا النص الذى تم توزيعه علينا فجراً أنا وجدته على الإيميل فجر اليوم، هو لا يساعدنا، بل بالعكس، هو يخلق شيئاً من الهلع والقلق البالغ لأن فيه مواد، نحن نستغرب جداً، من أين أتت لا هى من العشرة، ولا من الأشياء التى اتفقنا عليها.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

مثل ماذا؟

السيدة الدكتورة عزة العشماوى:

مثل المادة (١٨٢) على سبيل المثال الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، حدث شىء غريب جداً، وهو حذف أسماء الهيئات التى كنا قد اتفقنا عليها، فالموضوع قتل بحثاً وكان آخرها يوم الجمعة الماضية،

قتل بحثاً هذا الموضوع ولكن هناك نص جديد وضع، ولا نعرف من أين أتى، لا من لجنة العشرة ولا من اللجان النوعية ولا من اللجنة العامة التى انعقدت الأسبوع الماضى للقراءة الأولية، فنحن لا نعرف ماذا حدث.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لحظة واحدة، أولاً لك حق ولكن التوضيح سيأتيك من الدكتور عبدالجليل، تفضلى أكملى.

السيدة الدكتورة عزة العشماوى:

شىء ثان أيضاً، فقد كنا أيضاً فى المادة الخاصة بالأجهزة الرقابية قد أصررنا يوم الجمعة الماضية واتفقنا وحدث توافق على أن نحذف كلمة "آلية للتنسيق" وقلنا نحذف كلمة "آلية" "وتكون وتلتـــزم الهيئات والأجهزة بالتنسيق فيما بينها" ولكنها ثانية "آلية".

السيد الدكتور عبدالجليل مصطفى(مقرر لجنة الصياغة):

شكراً سيادة الرئيس.

المعلوم لنا جميعاً أن أعمال اللجان النوعية التى مرت بلجنة الصياغة وصلت إلى لجنة الخمسين، ولجنة الخمسين نظرت هذه المواد وانتهت فيها إلى صياغات معينة، وصل لحضراتكم نسخ ورقية من مواد المقومات الأساسية، وزعت هنا فى الجلسة قبل ذلك، وأيضاً بالنسبة لمواد الحقوق والحريات وزعت أيضاً نسخ ورقية هنا، ما بقى ولم يوزع فى هذه الحالة هى مواد نظام الحكم، نظام الحكم الآن حدثت قراءة له بين اللجنة المختصة ولجنة الصياغة وكتب بالشكل الذى عرض عليكم ومر أيضاً فى لجنة الخمسين يوم الخميس الماضى، كل هذه المواد وصلت بغض النظر عما إذا كانت قد شوهدت فى لجنة الصياغة النهائية أو لجنة الخبراء أم لا؟ وصلت إلى نقطة أنها عرضت على لجنة الخمسين، وبهذا الشكل رؤى أن توزع على حضراتكم استكمالاً للسياق الذى اتبعناه ولما كان لا يوجد اجتماع يوم الجمعة ولا السبت، فكان الحل لكى يصل هذا فى أقرب وقت، هو إرساله عن طريق الإيميل، "الترويسة" الخاصة بالرسالة التى جاءت بكل هذه المواد من ١-١٩٨ مكتوب فيها بوضوح أن هذه هى القراءة الأولى أو مسودة القراءة الأولى وأنه ينقصها كذا وكذا وكذا، فهذا معناه أن هذه صياغة مؤقتة تعبر عن لحظة معينة، ولكنها

ليست اللحظة النهائية، ومن ثم، سنجد إذن أشياء تحتاج إلى أن تنقل من مكانها، أو أشياء سقطت منها كلمة، أو أضيفت كلمة ليست فى محلها، إلى آخر هذه الاحتمالات التى ترد حينما لا يكون العمل قد بلغ نقطة النهاية لتكوينه، وبالتالى عرضه فى آخر صورة، الاعتراضات التى يمكن لأى منا أن يجدها على مادة أو أخرى، مقبولة تماماً، ولازال المجال مفتوحاً لتدارك كل هذه الأمور الناقصة، وشكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً يا دكتور عبدالجليل، نحن لا نعرض الأمر للنقاش، هناك نص وزع، ليس كاملاً ولا دقيقاً، وهذا فى الحقيقة ما كنت خائفاً منه، لأننى أعرف عدم دقتنا، عدم الدقة العامة التى نحن فيها، وهذا ما كنت أخشاه، الآن، الدكتور عبدالجليل يعطى تقريراً للجنة أن هذا ليس نهائياً، هناك أشياء كثيرة سقطت وأشياء كذا ولكننا سنعدلها، للدكتورة عزة من الضرورى أن تجلسى مع المقرر العام فيما يتعلق بالموضوعين، موضوع الهيئات الرقابية التى كنت مهمة بها وموضوع الطفولة فى العنصر الثانى الخاص برعاية الطفولة.

(مقاطعة من أحد الأعضاء)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

يتم تصليحها، هذا ضرورى، والمطلوب إسهام كل واحد وليس نقاشاً عاماً، ولكن اتصال مباشر.

(مقاطعة من أحد الأعضاء)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

هذا سيوزع، النسخة المكتوب عليها أولية وغير نهائية.

السيد الدكتور محمد غنيم:

فهمنا أن هذا نص أولى وغير مرتب.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

تفضل يا دكتور غنيم معذرة، أحمد خيرى كان يمدح فيك.

السيد الدكتور محمد غنيم:

أنتظره حتى ينتهى، لكنها تعطى إيحاءً بأننا اتفقنا على هذه المواد كلها، والحقيقة أنه كان يجب توضيح ما تم التوافق عليه بالكامل، ما حاز أغلبية تزيد عن ٧٥٪ وما هو لازال محل خلاف، وقد طلبنا أكثر من مرة على ما أعتقد، حصراً للمواد الخلافية التى لم تحقق ٧٥٪ لكى ننتهى منها، فقط، وشكراً.

السيد المهندس أسامة شوقى:

سيادتك، أنا مازلت وكلما مر الوقت أزداد قلقاً من البرنامج الزمنى، فموعدنا أن نبدأ فى الثانية عشرة، الآن الساعة الواحدة ولم ننجز أى شىء فى أى موضوع، هذه المؤشرات تعطى نصاً غير كامل وقابل للمناقشة ونعيد الكلام فيه، من الضرورى أن تحدد الأنشطة التى سنقوم بها والتوقيتات الخاصة بها، حتى نستطيع أن نعطى قراراً سليماً فى كل المواد فى توقيت ملائم للجميع، أنا أرجو حضرتك رجاءً شديداً أن يوضع البرنامج الزمنى من الآن وحتى آخر يوم فى التصويت وإلا فإننا لن نسيطر على جودة المنتج الذى سيخرج من عندنا، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً سيادة المهندس والنقيب.

أنظر، هناك جدول زمنى معد، ولكن فى نفس الوقت، عندما نناقش أو عندما تناقش اللجنة مواد، نقول مثلاً أننا سننتهى من ستة مواد أو سبعة مواد أو عشرة مواد فى هذا اليوم، ولكن ما يحدث أن اللجنة تظل تلف وتدور ولمدة أربع ساعات فى مادة واحدة بتكرار شديد وأحياناً باستعراض وكله لشغل الوقت، وينتهى الأمر إلى أنه من الصعوبة بمكان أن نتنبأ هذا رقم (١) أو (٢) هناك جدول زمنى ها هو، ونحن كما اتفقنا، اليوم سنناقش الديباجة، وغداً المواد، أو إذا انتهينا فستكون بعدها مباشرة المواد الباقية، تصويتاً وإلى آخره، ثم ندخل فى الجزء الذى يهتم به الدكتور غنيم، أى ما خرجت به لجنة الصياغة، لجنة الخبراء تعليقاً على هذه النصوص، هذه النصوص الموجودة والقائمة وسنوزع فى نهاية الجلسة جدولاً زمنياً بهذا، هذه النصوص اليوم يوافق ٢٤ نوفمبر، لا نستطيع أن نقول أننا لم نتفق، لا لقد اتفقنا على كثير منها، هى نظرة واحدة، إما نظرة متفائلة مشجعة تريد أن تدفع باللجنة، أو نظرة متشائمة تريد أن تقول

لا، لم نتفق على شيء، لا، لقد اتفقنا، هناك مواد كثيرة اتفقنا عليها، نعم للجنة الخبراء رأى معين وأنا قرأت بالأمس، طوال الوقت، ما قالته لجنة الخبراء والمواد الخاصة بنا، أنا أرى أن هناك آراء فى عدد من المواد، الحقيقة أنها تشكل إضافة على ما قلناه، وهناك مواقف معينة لنا، لن نهتز بأى تصويت آخر، وهناك توافق فى مجموعات من الآراء فنحن لم نضع شهرين لكى نعود ثانية من الأول ندرس المواد ونناقشها ونقول: لا، ونعم، هذه مسألة ستكون قاتلة قاتلة، وبعد ذلك ننتهى إلى نفس المادة، نفس الشغل، نفس الكلام، أما أننا لم نبدأ فى التوقيت، أنا أحب أن أقول لك أننى بدأت منذ التاسعة والنصف وهناك فى الطابق الأسفل ما يقرب من ستة من الأعضاء يناقشون أجزاءً معينة، فنحن نعمل منذ الصباح، منذ الصباح، فأرجو أخذ هذا فى الاعتبار، فالمسألة ليست مسألة تأخير، فأنا موجود منذ التاسعة والنصف صباحاً، لجان كثيرة تعمل وأناس يساعدون، وأناس يحاولون المساهمة فى الوصول إلى صياغات، فمن فضلكم دعونا نكون رحماء فيما بيننا، ولا نفتح أموراً، أنا لا أتكلم لسيادتك، ولكن أمور تفتح لمجرد شغل الوقت، سنكون يقظين جداً لوقف أى شيء من هذا النوع، الآن جاء وزير القوى العاملة ولا أعرف ماذا يريد وما هو الموضوع، فأنا سأطلب من الدكتور الهلباوى أن يرأس، وأقترح أن نأخذ الديباجة فقرة فقرة، فمثلاً نبدأ من مصر هبة النيل إلى العالمين ونناقش، ثم الفقرة التى بعدها، هذه ديباجة تتكلم عن مصر وتقدم للدستور، لا حاجة لمناقشة طويلة للـ **Concept** لمناقشته، الـ **Concept** واضح فيها، أننا نقول إن هذا دستور جديد وهذا دستور البلاد ولابد أن يتضمن كذا، والتاريخ المصرى، ونفخر بأنفسنا، ونفخر بمصر، أرجو أن يكون النقاش سريعاً وباهتمام فى أن ننتج لأن هذه هى المقدمة التى سنبدأ بها الدستور.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

الحقيقة فى موضوع الديباجة لا ينفع أن نتكلم فقرة فقرة، فهذا سياق عام، هذا جسد ، مشروع لوحة، تابلوه، لا ينفع أن تمسك التابلوه من أعلى ثم من أسفل بسنتيمتر ثم من أسفل بسنتيمتر، هذا يدمر الفكرة، المشروع فى ذاته قيم جداً، يحتاج إلى أن نأخذ عليه الموافقة أولاً من حيث المبدأ، من حيث التركيبة "الشاسيه" الخاص به، إذا كان "ماشى يبقى ماشى" نتكلم بعد ذلك عن الجملة التى يمكن أن

نحذفها وما الكلمة التى نحذفها أو نصوت لها، بحيث لا نستغرق فى التفاصيل، لأننا بذلك يمكن أن نستغرق وقتاً طويلاً جداً وسندمر الفكرة.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

ربما.

السيد الأستاذ سيد حجاب:

أستاذن سيادتك فى نقطة نظام، أنا كلفت من لجنة الحقوق والحريات بكتابة هذه الديباجة أو باقتراح بمشروع لهذه الديباجة، وكون السيد عمرو موسى لجنة لصياغة هذه الديباجة، كانت اللجنة برئاسة الدكتور عبدالجليل وعضويتى وعضوية الأستاذ محمد سلماوى والأستاذة منى ذو الفقار والدكتور محمود الربيعى والدكتور صلاح فضل وقدمت مقترحاً، وقدمت هذا المقترح الذى عملت فيه أنا والأستاذ سلماوى ووصل المقترح إلى الأستاذ عبدالجليل مصطفى ثم اندهشت لإقصائى بالكامل من مناقشة المقترحات، نحن قرأنا المقترحات الخاصة بى والخاصة بالدكتور الربيعى والدكتور صلاح فضل، واستقر الرأى ساعتها على أن نعتمد الـ **structure** أو البنية التى قدمتها مع إدخال التعديلات الضرورية مما اضافه الدكتور صلاح فضل والدكتور محمود الربيعى، وأنا كتبت هذه الصياغة بناءً على إشارة من الدكتور عمرو موسى بأننا نريد ديباجة شعرية، ديباجة تقول من نحن، تقدم مصر وتقدم شعب مصر وتقول ما هى اللحظة التاريخية وتحوى رؤية للمستقبل، فعلت هذا ثم فوجئت بإقصائى بالكامل عن متابعة مناقشة هذه الديباجة إلى أن وصلت إلى الصورة التى ستعرض على حضراتكم، لهذا، فإننى يوم الخميس، عندما كان مقترحاً مناقشة الديباجة، استأذنت من الدكتور عمرو وقلت له أنا لن أحضر المناقشة لاستشعارى الحرج لأننى لن أستطيع أن أشارك بكل ما فى قلبى إزاء هذه الديباجة التى لم أحبها بالقدر الكافى وأحسست أن فيها اختطافاً لبعض الآراء التى كتبتها وصياغة نثرية لما كتبته بلغة أقرب إلى الشعر، لهذا أنا أستأذن الدكتور عمرو وأستأذن الزملاء، أيضاً استشعاراً لنفس الحرج، ألا أحضر مناقشة هذه الديباجة.

السيد الدكتور عبدالجليل مصطفى(مقرر لجنة الصياغة):

أولاً، فى بداية الحديث من رئيس اللجنة عن كتابة الديباجة تفاهمنا حول: من الذى يمكن أن يساهم، وذكر اسم الأستاذ سيد حجاب واسم الدكتور صلاح فضل واسم الدكتور محمود الربيعى الذين استعنا بهم لاعتبارات لغوية وصياغية فى لجنة الصياغة كمستشارين لنا من الخارج، وأنا أبلغت الأستاذ سيد حجاب بنفسى بهذا الأمر ولا أعلم إذا كانت لجنة الحقوق والحريات كلفته بهذا الأمر فى نفس الوقت أو قبل ذلك أو بعده، هذه أول مرة أسمع بهذا الآن.

النقطة الثانية، أنه فى البداية طلب من هؤلاء الثلاثة الكبار أن يكتبوا ما لديهم وكل منهم كتب نصاً، اجتمعنا بعد أيام قليلة من البداية واتفقنا على أن هناك فى كل نص شىء يمكن أن يستعان به فى صياغة موحدة فى نهاية المطاف والأستاذ سيد كان موجوداً فى هذا الوقت وأظن أنه كانت هناك مساهمات متعددة من طرف الأستاذ سيد كانت تأتينى وكنت أعرضها على من اتفق على أن يصيغ الصياغة الموحدة وهو الأستاذ الدكتور محمود الربيعى، حدثت صياغة موحدة.

(مقاطعة من الأستاذ سيد حجاب)

السيد الدكتور عبدالجليل مصطفى(مقرر لجنة الصياغة):

لا أذكر لكن أظن حضرتك كنت حاضراً وكان الدكتور محمود الربيعى حاضراً وكلف بهذا الأمر وحضرتك موجود، الدكتور الربيعى موجود هنا على أى حال.

السيد الأستاذ سيد حجاب:

أرجو مراجعة الـ Data.

السيد الدكتور عبدالجليل مصطفى(مقرر لجنة الصياغة):

معذرة فهذه مسألة تنظيمية واضحة ومنطقية، حضرتك كتبت أكثر من صياغة لرؤيتك وأرسلتها لى وكان هناك تواصل بينى وبينك على مدى ٣ أو ٤ صيغ حضرتك بعثتهم لى، وبالتالى لم يكن هناك إقصاء لحضرتك، أين الإقصاء؟ الإقصاء تم فى أى مرحلة بالضبط، ولكن عندما وصلنا إلى صياغة موحدة من الروافد الثلاثة كلف بهذا الأستاذ محمود الربيعى وكتبه وبعثه، بعد ذلك حدثت إسهامات مختلفة من

مصادر متعددة، إخواننا السلفيين كانت لهم طلبات، أذكر أيضاً أن بعض أعضاء اللجنة كانت لهم آراء معينة، منهم مثلاً الأستاذ حسين عبدالرازق الذى أتى لى فى إحدى المرات بطلبات محددة موقع عليها من ٢٣ عضواً من أعضاء اللجنة على ما أذكر، كل هذه الأشياء كنت أعطيها للدكتور صلاح وأقول له لو سمحت، الأستاذ عمرو موسى نفسه كانت له طلبات معينة للتأكيد على نقاط معينة، كل هذا الكلام أعطيته للدكتور صلاح، والدكتور صلاح أدخل هذه التعديلات، فى كل الأحوال، ما أود أن أؤكد عليه، وأنا أعتقد يا أستاذ سيد أن بيننا تاريخاً ليس قصيراً فى المودة والتقدير المتبادل وليس سهلاً علىَّ أنه مهما كانت الأسباب أن أقدم على إقصاء، أنت تعرف كيف أنظر لك، أنا لا أخاطبك أبداً إلا بعد ما أقول شاعرنا الحكيم، فلا يصح فى نهاية المطاف أتهم بأننى أقصيتك، هذا غير ممكن، هذا غير وارد، وأنا أرجوك، إذا كان شىء من هذا الشعور خامرك، أرجوك أن تحذفه فوراً لأنه لا يمكن أن يكون صحيحاً، أخلص الآن إلى أن أمامنا صياغة، ربما يكون لها مالها وعليها ما عليها، كافة الزملاء مندوبون إلى أن يلقوا برأيهم، ولا جدال أن حضرتك فى مقدمة من ينتظر أن يلقوا برأيهم، موافقة أو تصحيحاً أو حذفاً أو إضافة أو أياً ما كان، الأمر يا إخواننا يحتاج إلى قليل من الصبر وقليل من اتساع صدرنا لبعض، لأن المسألة فى الحقيقة تقتضى أن نتنازل جميعاً عن بعض الأشياء التى قد تكون لها ضرورة فى الظروف العادية، أما نحن ونحن نكتب هذا الدستور فى الظروف الاستثنائية التى تمر بها البلاد، فمطلوب منا أن نوسع صدرنا ونطيل صبرنا، وأشكركم والسلام عليكم.

السيد الدكتور كمال الهلباوى(رئيس الجلسة):

شكراً يا دكتور عبدالجليل.

السيد الأستاذ سيد حجاب:

أستأذنك يا سيادة الفاضل الدكتور عبدالجليل بينى وبينه تاريخ ليس من المودة فقط وإنما من النضال المشترك أيضا، وبالتالى أنا لا أقصدك بالإقصاء أنا أقصد العملية بكاملها، أنه تم استبعادى وتمت مواصلة العمل مع الأعضاء الآخرين، ويقول الدكتور عبدالجليل أننا اتفقنا على أن يكتب الدكتور محمود الربيعى الديباجة بالإضافات المقترحة، بينما هو حكى الآن أنه كلف الدكتور صلاح فضل بهذا، لم

أكن طرفاً، لا فى تكليف الدكتور الربيعى ولا فى تكليف الدكتور صلاح فضل، وبالتالى أنا اعتبرت نفسى خارج اللعبة، الآن أنا لا أطلب شيئاً إلا أن أنسحب من مناقشة شىء أرى أنه تم بغير رضائى، ليس هذا رغبة فى تعطيل المراكب السائرة، وليس رغبة فى تعطيل خارطة المستقبل والتى أحرص بشدة عليها، ولكن لأترك للزملاء مناقشة هذه الديباجة دون استشعار لحرج بين ما قدمته أنا وما قدمه الزملاء المشاركون فى اللجنة.

السيد الدكتور كمال الهلباوى(رئيس الجلسة):

يا أستاذ سيد كلمتان اثنتان بعد إذنك حضرتك.

أولاً، لا يستطيع أحد فى هذه الدنيا كلها أن يستبعدك عن ضمير مصر، فى هذه الدنيا كلها، وليس فى لجنة الخمسين ولا فى الشورى، هذه نقطة.

النقطة الثانية، أرجو مع احترامى الكامل لإرادتك العظيمة الممتدة العميقة أن ترى رأى اللجنة فى خروجك، أرجوك إذا أحببت أن نصوت فلنصوت، فأرجوك والله.

السيد الأستاذ سيد حجاب:

سأعتبر نفسى الكبسى مندوب اليمن فى الأمم المتحدة ولن أشارك فى الحوار.

السيد الدكتور كمال الهلباوى(رئيس الجلسة):

نحن لدينا أربعة متحدثين لكيلا يستشعر أحد الحرج.

المتحدث الأول عمرو صلاح والمتحدث الثانى الدكتور مجدى يعقوب والمتحدث الثالث الأستاذ محمد سلماوى والرابع الأستاذ سامح عاشور، من أيضاً؟ سيادة اللواء أكتبهم فقط، من يريد أن يتكلم يرفع يده هل عندك نقطة نظام تفضلى يا دكتورة؟

السيدة الدكتورة عبلة عبداللطيف:

أنا أسأل حضرتك، نحن الآن دخلنا فى مناقشة التعليقات المحددة على الديباجة أم لازلنا نناقش الموضوع الخاص بالأستاذ سيد حجاب؟

السيد الدكتور كمال الهلباوى(رئيس الجلسة):

لا، أنا أعرف ماذا سيقولون؟ لا أعرف نية الناس.

أنا طبيعتى أن نكون منظمين ودقيقين، ومن يريد أن يتكلم يرفع يده وأنا أحمله على رأسى هذا واجبى، ولكن أنا لا أعرف نية عمرو صلاح وماذا سيقول يا دكتورة، ولذلك لا أستطيع أن أقول له لا، لا تتكلم ولا أعرف نية حضرتك ولا نية الأستاذ محمد سلماوى، سيادة اللواء رقم (٥) ومن أيضاً، الدكتور طلعت، حاضر أنا أرى والله، الدكتور رقم (٦) رقم (٧) من أيضاً، الدكتور محمدين، الأستاذ محمد عبلة، أنا لا أرى من بجوار الأخ أحمد الأستاذ أحمد ، ثانية واحدة ، حاضر، الدكتورة عبلة، الأستاذه الهامى، سيادة السفيرة، لا ليست غريبة، والله ليست غريبة، وأنا أرى يدك وأرى الأعضاء الذين رفعوا أيديهم قبل حضرتك، أنا لا أميز ولا أتعصب ضد أحد، تفضل يا أستاذنا، أنا كنت أقول: تاتشر تحكم مصر أحسن من كل حكام العرب، لا يزايد علىَّ أحد.

نيافة الأنبا بولا:

سيادة الرئيس، أظن أن من حقنا أن نعرف ما هو الموضوع الذى نناقشه حتى نفكر معهم.

السيد الدكتور كمال الهلباوى(رئيس الجلسة):

أنا لا أعرف.

نيافة الأنبا بولا:

لا، لا، سيادتك تعرف.

السيد الدكتور كمال الهلباوى(رئيس الجلسة):

أعرف فيم سيتكلم الأستاذ عمرو صلاح.

نيافة الأنبا بولا:

لا، لا قبل أن يتكلموا ، حضرتك الذى ستحدد الموضوع.

السيد الدكتور كمال الهلباوى(رئيس الجلسة):

تفضل يا مولانا.

(عاد الأستاذ عمرو موسى وانتقلت إليه رئاسة اللجنة)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

ابق فى مكانك.

السيد الدكتور كمال الهلباوى(نائب رئيس اللجنة):

أبداً أبداً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

يا سيدى أنا مستريح هكذا، مبسوط جداً.

السيد الدكتور كمال الهلباوى(نائب رئيس اللجنة):

لا، لا، اتفضل أنا أحب أن استريح، هذه الأسماء بالترتيب.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

ماذا أفعل؟

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

قبل أن يبدأ الحوار الجاف، بمناسبة الانصراف والرجوع، ذات مرة وأنا كنت عضواً فى برلمان ٩٥-٢٠٠٠، وكان الدكتور سرور يخرج خارج الجلسة وكان المرحوم عبد الرحيم حمادى، وكيل المجلس آنذاك، هو الذى يترأس الجلسة، وفى يوم كان المرحوم عبد الرحيم يترأس الجلسة مؤقتاً وانصرف رئيس المجلس وغاب لمدة ساعتين والمرحوم عبد الرحيم كان نظره ضعيفاً وأيضاً كان سمعه ضعيفاً فدخل فتحى سرور ووقف إلى جانبه ونادى عليه فلم يسمعه فأشار إليه فلم ينتبه، وطال الموضوع فلفت نظر الأعضاء حتى أخبروا المرحوم عبد الرحيم فقام ومشى، وأنا سألت الدكتور سرور يا دكتور ماذا لو قال: لن أقوم وأنا أصبحت رئيس المجلس؟ فقال لىّ سوف أطفئ الأنوار وأشعل حريقاً..

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

فى حالتى سوف أشكره، وأقول له أنا متشكر جداً.

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

ملحوظة على ما قيل حول فكرة تكليف الأستاذ سيد حجاب، بالفعل كانت لجنة الحقوق والحريات.....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أى فكرة؟

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

أقول إن لدى ملحوظة، فقبل أن تدخل حضرتك مباشرة كان هناك نقاش حول فكرة أن الأستاذ سيد حجاب كان قد تقدم بديباجة، وجرى الإشارة فيها بالفعل، وأنا أقر بأن هذا كان حقيقياً أن لجنة الحقوق والحريات كانت قد كلفت الأستاذ سيد حجاب بتقديم تصور عن الديباجة، وقيل هذا فى اللجنة العامة، وقيل أيضاً فى اجتماع هيئة المكتب.

النقطة الثانية، قبل أن نناقش هذا أنا لدى ملحوظة غاية فى الأهمية، أنا أرى أن الديباجة كما فيها عناصر ومحتوى أو تفاصيل متعلقة بأفكار، فيها عنصر غاية فى الأهمية لا يقل عن المحتوى فى الشكل الذى خرجت به، وما يقدمه هذا الشكل، من فكرة الإلهام، والأستاذ خالد يوسف يشاركنى فى هذه الفكرة تحديداً، كيف يخاطب هذا النص الوجدان؟ أقصد أنه ومع كامل الاحترام والتقدير، وأتمنى أن يتسع صدر كل من شاركوا فى هذا العمل فيما سوف أقوله، ولكن هناك فرق ما بين أن أضع نصاً إنشائياً وما بين أن أضع نصاً مختزلاً، كما فى كل ديباجات دساتير العالم، يخاطب وجدان الناس ويلهمهم ويستثير مشاعرهم، هذا غير موجود هنا نهائياً، وأعتقد أن هناك مشكلة فى آلية العمل، أنا صحفى وعمرى ما سمعت أن هناك ثلاثة يكتبون رواية أو أن ثلاثة يكتبون مقالاً، أنا أقصد أن الأوقع هو أن الأفكار بعد أن تحسم يقوم شخص بصياغة هذا.

أنا أخشى الآن أن نناقش نصاً هو تقريرى، نص تقريرى أشبه بالمقال، أعذرونى، ويجب أن نضع هذا قبل أن نناقش التفاصيل.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الفكرة التى يقول عليها الأخ عمرو هى أنه عندما يطلب من أربعة أو خمسة أو حتى ستة أن يضعوا أفكارهم فيجب أن واحداً فقط هو الذى يكتبها، وأنا قرأت المشروع الأول الذى قدمه الأستاذ سيد حجاب، وأرى أن فيه الكثير من أفكاره موجوده هنا، وكذلك الأستاذ سلماوى الكثير من أفكاره موجود هنا، أنا وضعت بعض الأفكار خصوصاً فيما يتعلق بالثورات والتاريخ ووجدتها مكتوبة هنا، فعرض مشروع ليس عليه اسم أحد، إنما مشروع بنى على إسهام، كما ذكر الأستاذ سيد حجاب، وهو محق فى هذا، إنما فى النهاية لابد أن يكتبه، أصبع واحدا، آخذاً فى الاعتبار كل هذه الإسهامات العظيمة التى جاءت، بالذات من شخص مثل الأستاذ سيد حجاب، أنا فى الحقيقة لا أرى سبباً للاحتجاج، فهذا سبب للافتخار، وأنا نفسى فخور بما قدمته لهذه الديباجة، ثم إذا كان هناك أى تغيير، وأنا أقصد تغيير جذرى، فسيادتك قلت فكرة معينة فقيلت فكرة مضادة لها، هنا ونحن جالسون نستطيع أن نشير إليها، إنما فى أى مجال من المجالات لا يستطيع أربعة أن يكتبوا شيئاً واحد، مثلما قال الأستاذ عمرو، لابد أن واحداً فقط هو الذى يكتب بعد أن يأخذ فى الاعتبار كل الأفكار التى طرحها المفكرين من أجل أن تكتب فى المقدمة، فأرجو أن ننتهى من هذا الموضوع، وأرجو من الأستاذ سيد حجاب أن يظل معنا لأن إسهاماته مهمة جداً فى رسم الصيغة النهائية للديباجة.

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

سيادة الرئيس، أنا آسف، نحن بذلك سوف نخرج نصاً مشوها فعلاً، نحن بذلك سوف نخرج نصاً مشوها.

أولاً، هناك مشكلة فى طريقة الكتابة مع كامل التقدير والاحترام للجميع، لكن هذا نص إنشائى وتقريرى، هذا أشبه بمقال، أنا آسف، لا يصح أن نناقش هكذا، أنا أفهم أن النص الذى قدمه الأستاذ سيد حجاب، وهذا ليس انحيازاً، ولكن بالطابع الأدبى الرائع الذى فيه، مثلما قلت، فهو يخاطب الوجدان

والمشاعر نجمع الأفكار ونرى النقاط المهمة ونضيفها وهو يقوم بعمل التعديلات، لكن هنا سوف نضيف ونحذف أفكاراً، وسوف نجد أنفسنا أمام نص مشوه ليس له علاقة بالإلهام نهائياً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أى نص سوف يكون هناك من ينتقده، نحن أمامنا نص أو مشروع، أى أحد يريد أن يسهم فى تغييره، أما عندما نحذف الأساس ونحضر نصاً آخراً فهذا لم أسمع به من قبل، نحن فى المراحل الأخيرة، علماً بأن هذا النص أسهم فيه الأستاذ سيد حجاب أم أن نلغى هذا النص كله ونحضر نصاً لم يقرأه أحد ولم يتفاوض عليه أحد، وليس أربعة أو خمسة أسهموا فيه منهم الأستاذ سيد حجاب والأستاذ فلان والدكتور علان، إذن ماذا تريد أن نرجع مرة أخرى لنحضر نصاً ثانياً؟ أنا عندى حالاً نص قدمه لىّ الأستاذ محمد عبلة، فماذا نفعل؟

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

أنا لا أقول ذلك، أنا أقول إنه كان هناك نص أساسى مقترح، وأعتقد أنه تم إشراك أناس كثيرة وأخذ آرائهم فيه حينما تقدم الأستاذ سيد حجاب بنص مقترح وتكلم معى، وتكلم مع عزيز، وتكلم مع الدكتور عمرو الشوبكى، أقصد أنه جرى مساحة من النقاش.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هذا ما يهم هذه اللجنة، أتكلم معك ومع غيرك وصحيح وأتكلم معك، نحن مهتمين جداً أنه تكلم معك.

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

أنا أقصد الآلية.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إنما هذا قدم إلى لجنة أعلى، انتهى، لا نستطيع أن نعود مرة أخرى، وهى نفس الأفكار مقدمة من لجان وأساتذة كبار وطرحوا هذا، فأرجو ألا نضيع الوقت، أرجوك.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى(مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

معذرة، ما فهمته والمقصود أن أى تعديلات على نص متجانس فى ديباجة، كتبها الأستاذ سيد حجاب أو كتبه أى كاتب أو أى صحفى، التغييرات الجزئية التى فيه قد تفقده معناه، هذا ما فهمته من كلام عمرو صلاح، وما أريد أن أقوله إنه فى النهاية سوف يرجع للأستاذ سيد حجاب، أى أن التعديلات والنقاش وما سوف نعمله لن يكون منفصلاً عن رؤية من كتبه ويقول إنه فى الآخر يعبر عن ثورة ونستطيع أن نسير على هذا.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

النقاش فى النص الذى قمت سيادتك بتوزيعه علينا، وأنا أطالب وأرى رأيك ورأى اللجنة بأن كل الآراء التى سوف تقال أو التعديلات أو الرؤى، الأستاذ سيد حجاب يضعها أمامه ويأخذ هذه التعديلات ويأخذ النص المقترح ويقدم لنا مشروعاً متكاملاً بروح واحدة، وما يقوله عمرو شديد الأهمية، الروح الواحدة والوحدة الموضوعية والنفس الواحد، نص عندما نقرأه نقول عليه: نفس واحد، لابد أن شخصاً واحداً يمسك كل هذا الكلام وتكون لغته شعرية يستطيع أن يصيغ كل الآراء التى قيلت وكل التحفظات أو كل الإضافات، ويكتبها بنسق واحد، النص الذى بين أيدينا والذى كتبه الأستاذ سيد حجاب وهو فعلاً لغته شعرية، ومنها الديباجة المعروضة علينا –على فكرة بها أشياء كثيرة منه– المشكلة هى المواءمات والأشياء التى دخلت، فعندما أجد كلمة وأصبحت أم الدنيا، أغضب، على الرغم من أننى أحب الفريق السيسى.....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

كلمة "أم الدنيا" هذه خاصة بالفريق السيسى.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

نعم، وهى ملتصقة به، أنا أجد أن ذلك به شبهة الممالأة، فيها شبهة أننا نافق.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يا خالد، مصر أم الدنيا، هذه معروفة قبل أن تولد أنت وقبل أن أولد أنا أيضاً.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

أنا أفهم هذا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

فإذا كان الفريق السيسى أو غيره استخدم عبارة ما، فهل يحرم على الآخرين أن يستخدموها.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

لا، فهذه العبارة دست، فهى "حشرت" فى الوسط.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نريد أن نشتغل، نريد أن نشتغل، لا نريد أن نهتم بأمور صغيرة.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

هذا ما أقوله، هو أننا نريد أن نشتغل ونقول أفكارنا ولكن توضع فى يد سيد حجاب.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لا، لا فمن الممكن أن توضع فى يد واحدة أو اثنتين أو اللجنة كلها، أنا شخصياً أثق فى سيد حجاب، ولكن لا أقول له: بشرط أن تضع كذا وكذا، دعونا نقترح أن نعمل على هذا ونرى كيف سوف نشتغل؟ ونرى كيف سوف نعملها؟ آخذين فى الاعتبار الأفكار التى تقولها، وغيرك كذلك.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

سيادة الرئيس، بدلاً من أن "نتخانق" على أى نص ونشتغل عليه، سوف نشتغل على هذا، ولكن المطلوب حالياً هو أننا نتفق على خمسة أو ستة مبادئ نريدها فى ديباجة الدستور.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هل سوف نعمل مناقشة على المبادئ التى توجد، المبادئ فعلاً موجودة، كلها موجودة، نحن الآن فى الأيام الأخيرة، ليست لمناقشة مفاهيم، وإنما نحن نعمل على نص، هذا النص قام به سيد حجاب، وقام به صلاح فضل وقام به محمود الربيعى، وقام به آخرون، وقام به محمد سلماوى، إذن يكفى ذلك، نحن

نشتغل على النص، أما فكرة مفاهيم فنحن نضيع الوقت، أنا لا أستطيع أن أضيع ٢٠ ساعة فى مفاهيم، ماذا يعنى أربعة أو خمسة مفاهيم.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى(المقرر المساعد للجنة المقومات الأساسية):

هم موجودون بالفعل.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذن، طالما انهم مجودون فلنبدأ بالقراءة ولا نناقش.

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):

أنا لدى اقتراحات محددة، أولاً، أرى أنه فى الصفحة الثانية أغلبها ممكن أن نستغنى عنه، وطبعاً سوف نأتى لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا الجزء الخاص بحزب النور وسوف نتحدث فيه فيما بعد، ولكن فيه جزء من الصفحة الثانية تقريباً عبارة عن تلخيص لما جاء فى الدستور، وهو "دستور يقيم التوازن العادل بين الحريات السياسية والحقوق الاجتماعية فى منظومة تضمن للأفراد حرية العقيدة وحرية الرأى والتعبير" هذا كله كلام جميل ليس فيه مشكلة ولكن لا أعتقد أن مكانه فى هذه الديباجة، هو يلخص لو أن الواحد يكتب تقريراً عن الدستور فسوف يكتب هذه الصفحة، فأنا أرى حذف من أول "دستور يقيم التوازن" حتى آخر الصفحة تقريباً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لا ليس تقريباً، أين بالضبط؟

السيدة الدكتورة هدى الصدة(مقرر لجنة الحقوق والحريات):

سوف أقول لحضرتك، حتى فى "فالكل فى حق العلم والفن والفكر سواءً" يشار إليهم بعبارة المواطنين" حتى هنا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

السطر قبل الأخير؟

السيدة الدكتورة هدى الصدة(مقرر لجنة الحقوق والحريات):

لا، السطر الثالث قبل الأخير، هذا تلخيص.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذن، اقتراحك أن من أول الصفحة الثانية السطر الخامس والذى يبدأ بكلمة "دستور يقيم إلى العشرين"، لا الواحد والعشرين بعد كلمة "الفن والفكر"، هذا ما تقترح الدكتورة هدى الصدة إلغاؤه بالكامل.

السيدة الدكتورة هدى الصدة(مقرر لجنة الحقوق والحريات):

أقترح أيضاً حذف كلمة "أم الدنيا"، مثلما قال الأستاذ خالد يوسف، وأقترح أنه توجد أشياء مهمة جداً كانت إضافة، وأنا معى شىء اسمه المسودة الرابعة، وهى التى راجعها الأستاذ سيد حجاب، والدكتور صلاح، والأستاذ الربيعى، والأستاذ محمد سلماوى، وكان **version** قديم، وكان أقصر قليلاً، هناك اقتراحات منه، وأنا أريد أن أقترح فقرات محددة كمفاهيم، الإضافة التى أود أن أضيفها.....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

فى مكان ما، بدلاً من هذه الفقرة.

السيدة الدكتورة هدى الصدة(مقرر لجنة الحقوق والحريات):

أنا أريد أن أقول لحضراتكم، المفاهيم التى آراها مهمة ويجب أن تضمن وهى غير موجودة فى المقترح الذى أمامنا، هل أقرأهما أولاً؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نعم، من فضلك.

السيدة الدكتورة هدى الصدة(مقرر لجنة الحقوق والحريات):

"وانتصرت الإرادة الشعبية فى ثورة ٢٥ يناير و ٣٠يونية التى دعت إلى العيش بحرية وكرامة إنسانية تحت ظلال العدالة الاجتماعية" أعتقد أن "انتصار الإرادة الشعبية" مهم، وهذا موضوع سقط فى

الكتابة الأخيرة، أقترح إضافة فقرة أخرى كانت جميلة جداً وكانت موجودة فى النص الأول تقول الآتى: " نحن الآن نكتب دستوراً لدولة الثورة نغلق به الباب أمام أى فساد أو أى استبداد، ونعالج فيه جراح الماضى من زمن الفلاح الفصيح القديم، وحتى ضحايا الإهمال وشهداء الثورة ومصابيها فى زماننا، ونرفع الظلم عن بعض فئات شعبنا التى عانت طويلاً بسبب موقعها الجغرافى أو خصوصيتها الثقافية كأهل النوبة والصعيد وسيناء والواحات" أنا أرى أن هذه الفقرة مهمة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أعطها لى من فضلك، لأن هناك آراء أخرى فى موضوع أن يذكر فى المقدمة أجزاء من مصر، وهذه نوقشت، ثم يأتى دورها فى العرض والمناقشة.

السيدة الدكتورة هدى الصدة(مقرر لجنة الحقوق والحريات):

أنا لم أنته بعد، أنا أرى أن نهاية الجزء الأخير الموجود فى هذه المسودة، أرى أنه جميل جداً، وأحب أن أقرأه لحضراتكم "نحن الآن نكتب دستوراً يفتح أمامنا طريق المستقبل، ويتسق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التى شاركنا فى كتابتها، نكتب دستوراً يصون حريتنا ويحمى الوطن من كل ما يهدده أو يهدد وحدتنا الوطنية، نكتب دستوراً يحقق المساواة بيننا فى الحقوق والواجبات دون تمييز.

نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصرى السيد فى الوطن السيد، هذه إرادتنا وهذا دستور ثورتنا، هذا دستورنا"

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أين تقترحين أن توضع هذه الفقرة.

السيدة الدكتورة هدى الصدة(مقرر لجنة الحقوق والحريات):

فى النهاية بالتحديد:

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ولكن الآن على الفور من فضلك، الملاحظات على النص، هذه ملاحظات الدكتورة هدى الصدة على النص، وباقتراحات محددة مكتوبة، نحن الآن نتكلم فى النص.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

نقطة نظام، إننى لا أتصور أن نناقش ديباجة الدستور وكأننا نناقش مادة من مواده، بحيث نناقش الأفكار: أضيف هذا أو أحذف هذا، الديباجة وفق التعريف الذى أذكرك يا سيادة الرئيس أن بأنك قدمته إلى اللجنة التى شكلت لكتابة هذه الديباجة، هو أنه يكاد يكون مقطوعة أدبية تلخص روح الدستور، وتقدم فلسفة الدستور فى نسق أدبى يشعل المشاعر والأحاسيس لمن يقرأها، إذا كان هذا هو المطلوب فمناقشة النص لا تكون بنوع من (حته من هنا وحته من هناك)، كنت أفضل، وطبعاً الوقت قد مضى عن هذا، ولكن كنت أفضل أن توزع، أنا أرى أمامى ثلاثة نصوص، أن توزع الثلاث نصوص علينا نقرأها ثم نعود اليوم لكى نقرر أيهما هو النص الذى نناقش، ثم نناقش النص خلال هذه النسخة التى ارتضيناها، وإذا كانت هناك أفكار جديدة نعود إلى من كتب هذه النسخة لكى يضمنها بنفسه وليس بطريقة ما فعلناه بالمواد الأخرى على الشاشة ونضيف كلمة هنا أو كلمة هناك، أنا أرى أن هذا الوقت قد مضى، ولكن ما نستطيع أن نفعله الآن هو أنه على الأقل نحدد الشخص الذى سوف يصوغ هذه الديباجة، وتفتح المناقشة كما فعلنا أو كما بدأنا، وتسجل كل الأفكار، ثم يعهد إليه وحده أن يصوغ هذه الأفكار، ويأتى بها إلينا غداً فى نسق أدبى واحد متصل، له قوام، وله بنيه أدبية معينة نستطيع أن نميز بها هذه الديباجة عن بقية مواد الدستور، وإذا وافقنا على هذا الاقتراح فلا أرى غير الأستاذ سيد حجاب أن يقوم بهذه المهمة، فلنفتح باب المناقشة بشكل عام، ونعهد إلى الأستاذ سيد حجاب لكى يقدم لنا النص غداً قبل أن نبدأ ببقية المواد، شكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور محمد محمدين:

نحن سرنا بمبدأ معين، وهو يوافق على المبدأ ونكمل، أعتقد أننا أنجزنا قبل ذلك المشاكل التى حدثت، وكنا نتحدث فى موضوعات ولا نعرف من أين نبدأ، أعتقد أننا لابد أن نبدأ من نفس النص،

والأستاذ محمد قال الآن هناك ثلاث نصوص، لابد أن نتفق الآن أى نص نوافق عليه، والموضوع سوف يكون متكاملاً، ولن يكون كلمة كلمة، ولا نستطيع أن ننجز بسرعة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ما هى الثلاثة النصوص؟

أى نؤجل موضوع الديباجة فى الوقت الحالى.

إذا كان هذا هو المطلوب بعد كل هذا الشغل، فأنا أرى أن هذا النص الذى أدخلت عليه أفكار كثيرين، وهو نص جدير بأن يبحث، ولكن إذا كنتم تريدون غير ذلك فتفضلوا واعملوا ما تريدون، لأنه بذلك لن ينته العمل فى الديباجة ولن يكون هناك وقت لمراجعة المواد أو أى شىء آخر.

نحن الآن أمامنا نص، هل نسير فيه الآن، نضع فيه كل الأفكار والتعديلات وحتى الناحية الإنشائية الشعرية النثرية، نحن نستطيع أن نساهم فى هذا.

أما أن نحضر النصوص الثلاث مرة أخرى، ويتم كتابتها بشكل معين، أنا أفهم أن النص الموجود يتم إدخال تعديلات عليه مثل الدكتورة هدى الصدة، وفلان يأتى بتعديلاته، وحصيلة المناقشات المختصرة ثم نعطيها الواحد أو اثنين أو ثلاثة ويستحسن أن يكون واحداً ويكتب هذا الكلام، هذا ما أفهمه، أما أننا نترك كل هذا وكأننا معتبرين أن هذا شىء لا يصح وتعاد الكتابة، فهذه المسألة إضاعة وقت، لن نستطيع أن نعمل هكذا، هذا هو النص وفيه تعديلات، وأرجوكم أن كل من يأخذ الكلمة ويقول ماهى تعديلاته المقترحة، وما هى اقتراحاته فقط، وندخل بعد ذلك فى مسألة لمن سوف نعطى أصواتنا ونعمل انتخاب بعد ذلك.

السيد الأستاذ إلهامى الزيات:

هم ثلاث كلمات، أولاً، نشير إلى الدولة المركزية وليس إلى الدولة الفرعونية أو الحضارة الفرعونية.

ثانياً، لو تكلمنا عن مصر الحديثة سوف نتغافل مثلما فعل عبد الناصر مع محمد على وهو أبو النهضة المصرية.

ثالثاً، نتحدث عن حرب ١٩٧٣ ولم نذكر السادات، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

شكراً سيادة الرئيس.

لى تعليقات محددة جداً، أولها فيها شىء من العمومية، المقدمة والنهاية الخاصة بالديباجة تحتاج إلى مراجعة حتى تكون أقوى.

المقدمة من البداية حتى السطر الذى يقول "مصر الآن" (أى لو أننا نعد من أسفل سوف يكون رابع سطر) "مصر الآن" هى بداية الجملة وهى فيها شىء من التلخيص لمواد الدستور، الجزء الأول والمقدمة، أنا أعتقد أنها تحتاج إلى أن تكون أقوى من ذلك بكثير وتخاطب الوجدان بصورة أفضل، ونفس الشىء ينطبق على النهاية أيضا، فهما يحتاجان إلى مراجعة أفضل.

لو تحدثنا أيضاً عن الوسط وهو يتحدث عن التلخيص، عندى نقاط محددة وهى ثلاث نقاط:

١- النقطة الأولى الخاصة بمبادئ الشريعة الإسلامية، موجود هنا جملة تشرح مبادئ الشريعة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أتركى الحديث عن الأولى ، تحدثى فى الثانية والثالثة وبعد ذلك نتحدث عن الشريعة وقتها.

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

أى أنه يتم الاتفاق عليها، أنا لىّ اقتراح محدد جداً، أن نرجع إلى ما كان موجوداً فى دستور ١٩٧١، كان لدينا المادة الثانية كما هى، وأعتقد أنه كان مكتوب فى الديباجة تفسير لمبادئ الشريعة الإسلامية وأننا مهما وضعنا هنا فلن نرضى السلفيين، ولن نرضى الأقباط، حتى المسلم العادى الذى لا يفهم ما هو المكتوب، فالذى كان موجوداً فى دستور ١٩٧١ نعمل مثله حتى لا ندخل فى متاهة، هذا اقتراحى.

النقطتان الأخيرتان، أن هناك نقطة مهمة، نحن عملناها فى الدستور ومعظم الأفكار موجودة، هى موضوع اللامركزية، وبالتالى اقتراحى المحدد أنه فى السطر العاشر فى الصفحة الثانية، وبدايته لتحقيق ما هو جدير بمصر من حكم رشيد وإدارة حديثة فيتم إضافة "وتقوم على اللامركزية" لأنها مهمة، ونحن أعطيناها وزناً وصنعنا فيها عملاً جيداً، فلابد أن نذكرها وتكون تكملة السطر "دستور يحرص على " بدل وضع "تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة" بعد "تقوم على اللامركزية" يتم حذف المكتوب وهو التنمية الشاملة المستدامة، "دستور يحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة"، والباقى كما هو.

النقطة الأخيرة، فى مكان ما، وهو آخر ثلاثة أسطر، مكتوب فيها لا فرق فى ذلك وبين غنى وفقير ولا رجل ولا امرأة"، أنا أقترح أن نضيف "ولا مسلم ولا قبطى ولا سليم ولا ذو إعاقة"، لأن كل هؤلاء أعطيناهم أهمية، أعطينا أهمية لذوى الإعاقة ووضعنا مادة لم توضع مثلها فى دساتير مصر قبل ذلك، هذه الجملة التى لا نفرق فيها بين الناس، فلابد أن نضع هؤلاء، شكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، هذه تعديلات مهمة، أرجو أن تأتينى كتابة.

السيد الدكتور القس صفوت البياضى:

لا يوجد شك أن الديباجة جزء ما فيها جاء وحوت معظم ما قصدناه فقط فى البداية "وخطت إليها السيدة العذراء مريم" أعتقد أن هذا التعبير مقتضب جداً وناقص، وليست الهدف، لأن السيدة العذراء لم تكن قد جاءت فى فسحة أو نزهة ولكن جاءت لإنقاذ ابنها، وهذا هو الهدف من الزيارة، ولم تكن فى زيارة سياحية، جزء مهم جداً أن نوضح أن الهدف من الزيارة هو الهروب إلى مصر أو اللجوء إلى مصر لأن مصر الأمان، يقصد بها منذ البداية مصر الآمنة التى لجاءت إليها العذراء إنقاذاً لوليدها السيد المسيح.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ماذا تقترح بالضبط؟

السيد الدكتور القس صفوت البياضى:

بدلاً أن يذكر "السيدة العذراء" يقال "العائلة المقدسة" وتذكر فيها "لجأت إلى مصر الآمنة".

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أكتب هذا الاقتراح، وأعطه لى وموقعاً.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

فى الحقيقة مع احترامى وتقديرى للديباجة التى عرضت، هناك أشياء تعبر جيداً عن مضمون الدستور، لكن لم يشر إلى أننا لماذا نحن هنا؟ نحن جالسون هنا بعد أعظم ثورة عرفها التاريخ ٣٣ مليون مواطن نزلوا من أجل أن يؤسسوا لجمهورية مدنية مستقلة جديدة، هذا الكلام لابد أن يكون واضحاً ولتكن الجمهورية الثالثة، أعتقد أن هذا مهم جداً أن تكون واضحة البيان، هناك شىء آخر عندما تكلمنا عن الحريات فى الصفحة الثانية والثقافة نسينا أن نضع "حرية العمل" لأنها مهمة، الأهم من ذلك أنه لابد أن نشير وندفع إلى أننا نريد تنمية شاملة وتنمية مستدامة، بحيث إن هذه هى التى سوف تحقق، وسوف تحفظ كل هذه الحريات وكل هذه المقومات، ونفس الرسالة لثقافة جديدة أساسها العمل للمجتمع، أنا فى الحقيقة أميل إلى ألا نذكر أسماء محددة فى الديباجة، لأننا بذلك سوف نغفل أسماء كثيرة، تبدأ من "الملك مينا، محمد على، الخديوى إسماعيل الذى شق القناة التى نعيش منها، أنا أقصد أن الذى "شايل" مصر حالياً هو قناة السويس، أنا أعتقد أنه لا داعى لذكر أسماء، ولو من المفترض أن نذكر أسماء نذكر أسماء الـ٣٣ مليون الذين نزلوا إلى الشارع، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً ، أنا أرجو منك أن تعطينى هذه الاقتراحات أو التعديلات مكتوبة وموقعة الآن.

السيد الأستاذ محمد عبلة:

فى الحقيقة أنا تقدمت بديباجة بعد أن رأيت النص الأخير الذى وصلنا، أنا كنت متحمساً إلى حد كبير للنص الخاص بالأستاذ سيد حجاب، وأنا أرى أننا فى ديباجة الدستور لابد أن تظهر فيها إرادة الشعب، أيضاً فى ديباجة الأستاذ سيد لا تتضح جيداً فكرة هذه الإرادة بأننا نقوم بعمل نقلة فى تاريخنا، وأنا سأقرأ من مقترحى بعض المقتطفات الصغيرة لأبين وجهة نظرى فيها، فأنا أقول فى المقدمة وفى البداية "نعلن نحن شعب مصر ونحن على أعتاب حقبة جديدة من تاريخنا الممتد محملين برسائل شبابنا الذين بذلوا أرواحهم فى ثورتين عظيمتين ٢٥يناير و٣٠ يونية ورسائل آبائنا الذين ثاروا من قبل ليغيروا الواقع وليمنحونا الحرية وحكمة أجدادنا التى أضاءت لنا الطريق.

ذلك الوطن الذى أنار للبشرية جمعاء ضوء المعرفة وطن يمتد فى حدود آمنة من جبال النوبة جنوباً إلى شواطئ المتوسط، وشرقاً حيث البحر الأحمر وآسيا إلى صحرائنا فى الغرب يتهادى فيه النيل العظيم الذى حمل ويحمل فى رحلته الأبدية خيرات أفريقيا ودفئها بالنسبة لموضوع الشريعة، نسعى ونحن نكتب دستورنا أن يظللنا القانون بحمايته ، قانون نستمده من شريعتنا السمحة بما تتضمنه من أحكام قطعية الثبوت والدلالة ، قانون يشعر الكل بعدالته ويحيا إخوتنا المسيحيون تحت حمايته بالمساواة، نكتب دستورنا وكلنا ثقة فى شعبنا وإرادته فى أن يجمع أسباب قوته من روافده الثقافية المتنوعة، فيسهم أهل سيناء مع أهل النوبة وأهل الصعيد وأهل الدلتا وأهل الصحراء فى رسم خريطة الوطن وقد اكتسى بخطط التنمية والبناء"، هذه بعض المقتطفات أنا أرى أن هذا الدستور لابد أن يتضح فيه هذا وأن هناك نقلة جديدة وشيئاً جديداً وأن تخطوا خطوة جديدة وتقوم بعمل متميز.

السيد الأستاذ حسين عبد الرازق:

أنا لدى خمس ملاحظات على النص مختصرة جداً وأقترح:

الملاحظة الأولى: حذف كلمة "أم الدنيا" من السطر الثانى فى الصفحة الأولى.

الملاحظة الثانية: هى ملاحظة أعتقد أنها ليست مقصودة وهى وضع شعار "حرية وعيش وعدالة" ونسينا "الكرامة الإنسانية" وهذا يحدث كثيراً وفى ١٣من الصفحة الأولى.

الملاحظة الثالثة: فى السطر التاسع، تكلمنا عن ثورة ١٩١٩ وعندما جئنا إلى ثورة ٢٣يولية اكتفينا باسم جمال عبدالناصر ، فأنا أقترح "وقاد جمال عبدالناصر ثورة ٢٣يولية١٩٥٢ وهى أكبر حركة...إلخ.

الملاحظة الرابعة: فى السطر ١٩ فى الصفحة الأولى، حذف عبارة "المغالبة الحزبية" لأنها توحى بموقف سلبى من الأحزاب السياسية واستبدالها بعبارة "المنافسات الحزبية."

الملاحظة الخامسة: أنا أنضم لما طالبت به الدكتور هدى الصدة ، وأقترح حذف من صفحة (٢) من بداية السطر الثالث إلى السطر(٢١).

أما الاقتراح، فأنا أقترح أنه عندما تتجمع كل الملاحظات على هذا النص من كل الزملاء – مع كل التقدير والاحترام للدكتور صلاح فضل وهو صديق ويعرف علاقتنا والدكتور ربيعى فأنا أعتقد أن الأقدر على وضع الشحنة المطلوبة فى ديباجة الدستور هو الأستاذ سيد حجاب، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أرجوك يا دكتور حسين أرسل هذا لى كتابة، وصلتنى مجموعة .

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

شكراً سيادة الرئيس.

بداية، توجد بعض الملاحظات السريعة، أول ملاحظة فى الصفحة الأولى وهى الخاصة مثلما قيل من الزملاء بالنسبة للأسماء إما نذكر الأسماء بشكل واضح وإما لا تذكر أسماء، عندما قيل "جمال عبدالناصر" فعلاً لابد أن ترتبط كلمة جمال عبدالناصر ليس بأكبر حركة لتحرير الشعوب ولكنها ثورة، لأن الكلام على عبدالناصر بأنها حركة لتحرير الشعوب ولكنها ثورة ولا يوجد أحد سيختلف على ذلك، عندما نذكر أكتوبر ١٩٧٣ لابد أن يذكر أنور السادات، كلمة دولة مدنية نحن فى اللجنة الموقرة هنا اختلفنا كثيراً فى معنى كلمة مدنية وبعض الزملاء قالوا لا يوجد شىء اسمه دولة مدنية، وهذا الكلام موجود فى المضبطة، وأكيد من قال هذا الكلام يستطيع أن يدافع عنه أو يقول لماذا لم نكتب فى السطر

الأول أو المادة الأولى "دولة مدنية"، فلا أعرف لماذا أصررنا فى الديباجة على ذكر دولة مدنية ، لم تذكر فى المادة الأولى دولة مدنية وذكرت فى الديباجة فهذا سؤال أستفسر عن الهدف منه؟

أنضم إلى إلغاء كلمة المغالبة وتكون "تبنى على التوافق" لأنه لم توجد صراعات ولا غيرها.

الصفحة الثانية، أنا أرى أيضاً أننا نتكلم الآن عن تقرير عن مواد الدستور وبالطبع لم يستطع تغطية مواد الدستور، إما أننا لا ندخل فى تفاصيلها وإما لو دخلنا سنؤكد على أمور أخرى كثيرة، أى عندما تتكلم عن الصحة والتعليم والعشوائيات وكل هذا لم يتحدث عن حرية إطلاق مؤسسات المجتمع المدنى الذين انحاز لهم الدستور، لم يتحدث عن ذوى الإعاقة ، فكل هذه إنجازات تمت فى الدستور، فإما أن يكون تقرير ملخص للدستور وإما أن الديباجة موضوع آخر، كأن أعطى فلسفة أو رؤية أو فكرة، فالأمر مهم، وأنا أعتقد أن الصفحة الثانية يتم حذفها أو تعاد صياغتها مع وضع الأشياء التى سقطت منا، والأمر الأخير وهو خاص بالجزء الأخير، وهو جزء جيد، أنا أعتقد أن الديباجة كبيرة هل من الممكن أن تختصر أكثر من ذلك وتعطى ما نريده؟ لأن الناس ستقرأ الدستور والديباجة تعطينا شيئاً إنما ليس الدستور، وأعتقد تلخيص الديباجة ممكن جداً وتعطى الجزء الفلسفى والرسالة، إنما التفاصيل فى اعتقادى ليست مطلوبة، وشكراً.

السيد المهندس محمد سامى أحمد:

شكراً سيادة الرئيس.

أنا أعتبر أنه لا توجد وثيقة فى الدنيا يمكن أن تكون محل اتفاق وإجماع شامل سواء فى النص أو فى المضمون، ولذلك أنا أقترح على سيادتك أننى أعتبر أن هذه الديباجة هى ديباجة من حيث المضمون كله جيدة لكنها تبدو كالوجبة الصحية الخالية من العنصر الذى فيه طعم ومذاق، فهى خالية من هذا الفهم، لكن فيها كل شىء، فأنا أقترح مثلما تطلب سيادتك من كل واحد بعد أن يستعرض النقاط التى يريدها أن يتقدم لسيادتك بورقة، فأنا أقول كل من قرأ هذه الديباجة يتفضل يقديم ورقة وأن يكون الأستاذ سيد حجاب هو المخوّل بمراجعة هذه الملاحظات مع هذه الديباجة ويقرأها علينا فى جلسة غد أو اليوم ويكون

قد راعى فيها كل الملاحظات أو أغلب الملاحظات وننتهى وننتقل الآن إلى الجزء الثانى من جدول الأعمال.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، وصلنى حتى الآن عدد من التعديلات والأفكار وصلت إلى خمسة تعديلات مهمة وبها تعديلات جيدة.

السيد الأستاذ حجاج آدول:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الصفحة الأولى السطر الثامن يقول "فأعلن عرابى الأصل الطبيعى لحرية الإنسان وهو يستنكر الاستعباد" لو فُرض وضع الأسماء لماذا لم نضع كلمة عرابى؟ هى كلمة جميلة جداً وتتماشى مع شعارات الثورة، فى السطر التاسع "وقاد جمال عبد الناصر أكبر حركة لتحرير الشعوب فى الوطن العربى والعالم الثالث" أنا أريد وضع "فى الوطن العربى وإفريقيا" فدوره فى إفريقيا واضح جداً، فى السطر الحادى عشر يقول فى النهاية "ملحمة العبور فى أكتوبر ١٩٧٣" لو ضعنا أسماء فلابد هنا وضع "أن القرار اتخذه السادات."

السطر الثالث عشر، يتكلم عن شعارات الثورة ويقول الحرية والعيش والعدالة الاجتماعية ونضيف "كرامة إنسانية" لأن هذا بند أساسى، وفى نفس الوقت فى الدستور الذى نكتبه وضعنا مزايا وتطورات جميلة جداً فى الحقوق والحريات، السطر السابع عشر، عندما ننتهى منه أنا أظن أن نضيف سطراً بينه وبين الذى يليه ونقول فيه "الثورة المصرية تتجسد الآن كنقلة نوعية فى تاريخ حرية وكرامة الشعوب، فسيقال ما قبل ثورة المصريين وما بعدها.

النقطة الأخيرة، فى ديباجة دستور اليابان مكتوب "وقد عقدنا العزم على ألا نسمح أبداً مرة أخرى بأن نتعرض لويلات الحرب" لأسباب خاصة بهم، ديباجة جنوب إفريقيا مكتوب "نحن شعب جنوب إفريقيا نقر بأوجه الغبن التى شابت ماضينا لأن لهم خصوصيتهم، أنا أرى أننا نكتب وأن نعترف فى هذا الدستور بأوجه الغبن التى شابت ماضينا" ونؤكد حرصنا على تخطيها، مثلاً "شاب ماضينا جوانب

قصور سنتخطاها معاً فلن نسمح بإهانات توجه لدور العبادة ولن نسمح بإهانة المرأة المصرية ومعاملتها بدونية ولن نسمح بالتعدى على حق أطفالنا فى التربية السليمة وسنقضى فوراً على ظاهرة أطفال الشوارع، ولن نسمح بأى تهجير قسرى لأى قطاع مصرى، ولن نسمح لمواطنين مصريين أى يسكنوا عشوائيات لا إنسانية، مصر المستقبل لن تسمح بكل هذا، وشكراً.

السيد الدكتور شوقى علام:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة هناك جملة من الملاحظات حول الديباجة، فى البداية أفضل عدم ذكر أسماء لأصحاب الثورات حتى لا نقع فى إهمال أحد سواء عن قصد أو عن سهو، فيفضل ذكر الثورات بسنواتها فقط.

ثانياً، الشعار الذى جاء فى ثورة ١٩١٩ أنا أفضل حذفه كاملاً واستبداله بعبارة أخرى تفيد الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب المصرى الواحد ، حتى لا نضع فى الدستور ألفاظاً قد يساء فهمها هنا أو هناك، الوحدة الوطنية نحن لا نركز عليها فقط بالكلام أو بالحديث ولكنها واقع نحن نعيشه ونفضله أن يكون مترسخاً أو راسخا فى النفوس قبل أن يكون راسخاً فى السطور، ثم بعد ذلك نحن عندما ناقشنا المادة الأولى وركزنا بشدة وفى مضابط هذه اللجنة قلنا بأن الدستور من أول مادة إلى آخر مادة هو ناطق بمدنية الدولة، وأن كلمة مدنية التى أسيىء استعمالها وأنها لم ترد كما ورد على لسان الكثير من هذه اللجنة- فى أى دستور من الدساتير الماضية لمصر بل ذهب البعض بأنها لم ترد فى دساتير العالم، لكننا حرصنا فى هذا الدستور على أن تكون النصوص فيه كلها تنطق بمدنية الدولة، إذن، لا داعى لتكرار كلمة مدنية ولا لذكرها فى الديباجة، ونفضل أن نقل فى سطر "احتاجت إلى تصويب مواردها حرصاً على الدولة الحديثة ووحدة الجماعة، ونقول أيضاً ونأتى بعبارات أخرى مكان كلمة مدنية كديمقراطية حديثة أو غير ذلك، فى السطر قبل الأخير "لسانها عربى ووجدانها إسلامى" أنا أرى حذفها لأن هذا تكرار لما ورد فى المادة الثانية، فى التفسير لكلمة "مبادىء" هنا قصور شديد جداً فى التفسير الوارد هنا، ونحن أعددنا نصاً سنلحقه بهذه الاقتراحات لسيادة الرئيس إن شاء الله، توجد اقتراحات كثيرة قدمت ولم تذكر هذه الاقتراحات أو نصوص الاقتراحات.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

هذا النص نريد أن نعرفه تحديداً لأنه وارد من الأزهر.

السيد الدكتور شوقى علام:

وليكن، فى السطر الخامس من أسفل فى الصفحة الثانية "تخضع للتمييز والتعصب وتقوى روح الانتماء والوطنية وتجعل مواد الثقافة حقاً ميسوراً للجميع" الديباجة هذه ليست الديباجة التى وزعت علينا سابقاً، كانت هناك ديباجة سابقة تجعل "مواد الثقافة المتكاملة حقاً ميسوراً للجميع" ولا داعى لأن أفصل فى عناوين، قد أفوّت بعض الأشياء ولم أذكرها، فأقول مثلاً من كتاب ورسم وموسيقى وأفلام وعروض مسرحية، فأين الثقافة المتكاملة فى هذه الأمثلة وبقية الثقافة؟ فأنا أفضل حذف مثل هذه العبارات وأكتفى فقط بقول "وتجعل مواد الثقافة المتكاملة حقاً ميسوراً للجميع لا فرق فى ذلك بين غنى وفقير...إلخ" فى الصفحة الأخيرة فى السطر الثانى من الفقرة الأولى من أسفل "مع الحفاظ على جوهر الموروث الحضارى" أنا أفضل أن أقول "مع الموروث الحضارى كله" وليس على جوهره فقط، "ورعاية القيم النبيلة" كلمة "الروحية" أفضل حذفها حتى تكون العبارة متسقة "ورعاية القيم النبيلة المتناغمة مع حصيلة العهود"، نحن اتفقنا فى هذا الدستور أن مصدر التشريع واحد وهو مبادئ الشريعة الإسلامية، ثم من ضمن ما تنص عليه الشريعة الإسلامية أن الإخوة المسيحيين واليهود فى شريعتهم- وهذا مبدأ مقرر فى الشريعة- بالنسبة للأحوال الشخصية يرجعون إلى تشريعاتهم حتى ولو لم توجد المادة الثالثة كان حتماً على المشرع أن يرجع إلى شرائع غير المسلمين من اليهود والنصارى فى شأن أحوالهم الشخصية وفى شأن اختيار قياداتهم الروحية، هذا أمر مفروغ منه، إذن، من هذا نخلص بأن المصدر الأساسى للتشريع هو مبادئ الشريعة الإسلامية فلماذا ننص على تنوع مصادر التشريع، أنا أفضل أن أقول "دستور يكفل ثراء مصادر التشريع" ثم فى السطر الذى بعده نقول "ويحول دون فرض تشريعات متعسفة تصادر الحريات المشروعة" وليس تخفض الحريات فقط، أنا أريد هذا الدستور ألا يصادر حرية من الحريات، دستور يحول دون فرض تشريعات متعسفة تصادر الحريات المشروعة أو تتدخل... إلخ، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً لفضيلة المفتى، وأرجو أن توافينى أيضاً كتابة بكل هذه التعديلات.

السيد اللواء على عبد المولى:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة الديباجة أساساً لها قيمة دستورية، والأستاذ الدكتور جابر نصار أحياناً كتبه فى الفقه الدستورى تتحدث عن القيمة الدستورية لمقدمات الدساتير، وبالتالى المسألة ليست مسائل عبارات إنشائية، الحقيقة الديباجة فى معظمها لا غبار عليها سوى النقاط الخلافية التى يجب أن نركز عليها وباقى الفقرات تعود كلها فى النهاية إلى الأستاذ سيد حجاب الذى نشأت فى محراب كلماته ومؤلفاته، يستطيع أن يعّبر بروح حماسية تلهب مشاعر المصريين عن هذا الدستور، وشكراً لسيادتك.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

فى الحقيقة أنا أريد أن أثبت فى محضر الجلسة أن هذه ليست ديباجة، ولم يعهد أن تكون ديباجة الدستور بهذا الشكل، ومن الناحية العلمية هذه مقدمة للديباجة، وأنا أرى أن الديباجة دخلت مسرحاً لصراعات سياسية، وأنا باعتبارى أستاذ للقانون الدستورى أدعو اللجنة الموقرة أن تنشىء ديباجة للدستور وتتخذ من ديباجة لجنة الخبراء أساساً لها، ولذلك أنا أرى أن كل العبارات الإنشائية الموجودة فى هذه الديباجة لا محل لها، وديباجة الدساتير لم يعهد فيها أن تكون من ثلاث أو أربع أو خمس صفحات فى البداية بهذا الشكل، هذا فى الحقيقة هو المنطق العلمى الذى يجب أن أسجله فى مضبطة هذه الجلسة، الديباجة صفحة ثم بعد ذلك تعلن تمسك الشعب بما جاء فى الدستور من مبادىء كذا وكذا وكذا، وأشكركم.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور مجدى يعقوب(نائب رئيس اللجنة):

شكراً يا سيادة الرئيس.

أعتقد أن هذه الديباجة جيدة، ومن المهم جداً مثلما ذكرت سيادتك أن كل الذى يريد تعديلاً يكتبه وأننا أمام مواد كثيرة جدا كما تعلمون وأن ننتقل إلى المواد التالية، واقتراحى أن تكون التعديلات مكتوبة وتناقش فى الغد، وشكرا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد اللواء مجد الدين بركات:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة، بالنسبة للورقة الأخيرة فى نهاية الفقرة الأولى تتكلم على "ورعاية القيم الروحية النبيلة المتناغمة مع حصيلة العهود والمواثيق الإنسانية ...إلخ" فى الحقيقة متعارف على تسمية هذه العهود والمواثيق الإنسانية باسم "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان" فأرى أن يوضع هذا التعبير لأنه متعارف عليه دولياً، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، إذا سمحت وافنى بها كتابة.

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

سيادة الرئيس، مشروع الديباجة المقدم أمامنا أقدر جداً المجهود الذى بذل فيه وأحترم وأقدر جداً كل من ساهم فيه إلا أننى أتفق جداً مع الدكتور جابر نصار على فكرة أن هذه لغة رائعة جداً ولكنها ليست ديباجة للدستور، وعندما نراجع ديباجة ١٩٧١ وديباجة ٢٠١٢ ومشروع ديباجة لجنة الخبراء ومشروع الديباجة المسودة الرابعة الذى قدمه الأستاذ سيد حجاب نجد أن فلسفة الديباجة تبدأ من أن نقول نحن من وما هو تاريخنا وماذا نريد فعله، هذا هو الدستور فى نقاط محددة جداً، فالصفحة

الثانية بالكامل على سبيل المثال فى المشروع الذى أمامى هى تلخص ما قيل فى الدستور وهذا ليس محل الديباجة، النقطة المتعلقة بفكرة الجزء التاريخى المذكور هنا طريقة صياغته الموجودة فى المسودة الرابعة فى المشروع الذى قدمه أستاذنا الأستاذ سيد حجاب أكثر دقة، فأنا أقترح بداية من "وامتد إليها نور الإسلام وحتى غمر العالمين" أى فى الجزء الأول، ولكن فقط كانت هناك ملحوظة هامة جداً كنت أريد أن أقولها وقد لمسها الأستاذ سيد حجاب لأنه شاعر، عندما تخاطب الوجدان والعقل قفلة الجمل مهمة جداً ومكان الوقوف بالضبط، فعندما يقول مثلاً فى البداية "مصر هبة النيل للمصريين ومصر هبة المصريين للإنسانية ثم يقف هذه لها معنى فى مخاطبة الوجدان ثم ينـــزل للفقرة الثانية، هنا تداخلت مع بعضها ، ومنها انبثق الفجر..، أى ضاعت الفلسفة من فكرة وقوف عند المصريين للإنسانية، ولذلك ضمن المقترحات التى أقدمها أنه بعد أن نتفق على الأفكار تعود الصياغة النهائية وهو كشاعر يعرف هذه القصة وبحكم القفلة الشعرية تفرق كثيراً، فقفلات الجمل مهمة وهى موجودة عند الأستاذ سيد.

اقتراحى المحدد على النص الموجود هنا من أول العالمين، النص الموجود أمامى هنا أكثر دقة "وفى العصر الحديث استنارت العقول وبلغت الإنسانية رشدها وتقدمت أمم وشعوب على طريق العلم رافعة رايات الحرية والإخاء والمساواة، وفى العصر الحديث أسس محمد على الدولة المصرية الحديثة وعمادها جيش وطنى أنشأه إبراهيم باشا وردت الروح إلى العسكرية المصرية التليدة ودعا ابن الأزهر رفاعة أن يكون الوطن محلاً للسعادة المشتركة بين بنيه، وجاهدنا نحن المصريين للحاق بركب التقدم وقدمنا الشهداء والتضحيات فى العديد من الهبّات والانتفاضات والثورات حتى انتصرت الإرادة الشعبية فى ثورتى ٢٥يناير و٣٠ يونية التى دعت إلى العيش بحرية وكرامة إنسانية تحت ظلال العدالة الاجتماعية، هذه الثورة امتداد لمسيرة نضال وطنى كان من أبرز رموزها أحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وتتويج لثورتين عظيمتين فى تاريخنا الحديث ثورة ١٩١٩ التى أزاحت الحماية البريطانية عن كاهل مصر والمصريين وأرست مبدأ المواطنة، الدين لله والوطن للجميع، ووضع خلالها طلعت حرب حجر الأساس للاقتصاد الوطنى وسعى زعيمها سعد زغلول على طريق الديمقراطية معلناً أن الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة، وثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ التى قادها الزعيم جمال عبد الناصر ورفاقه الأحرار فحققت حلم

الأجيال فى الجلاء والاستقلال وأغرقت أطماع الاستعمار القديم فى مياه قناة السويس وانفتحت مصر على أمتها العربية وقارتها الإفريقية والعالم الإسلامى وساعدت حركات التحرير عبر القارات وسارت بخطى ثابتة على طريق التنمية والعدالة الاجتماعية، ثورتى ٢٥يناير و٣٠يونية امتداد للمسيرة الثورية الوطنية المصرية، هى ثورة فريدة بين الثورات الكبرى بكثافة المشاركة الشعبية التى قدرت بعشرات الملايين وبتجاوز الجماهير للنخب والطبقات والأيدلوجيات نحو آفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة ، وهناك نقطة أخرى هامة وهى الختام " نكتب دستوراً يصون حريتنا ويحمى الوطن من كل ما يهدده أو يهدد وحدتنا الوطنية، نكتب دستوراً يحقق المساواة بيننا فى الحقوق والواجبات دون أى تمييز، نحن المواطنات والمواطنين ، نحن الشعب المصرى السيد فى الوطن السيد، هذه إرادتنا وهذا دستور ثورتنا ، هذا دستورنا" الخاتمة هنا فيها مخاطبة واضحة جداً للوجدان على عكس الخاتمة الموجودة هنا والتى هى تقريرية جداً" نهيب بأنباء الوطن أن يحولوا مواده من سطور إلى ...." لذا فإننى أقترح فى التعديلات التى تدخل فى الصلب وكل هذه التعديلات اقتراحى المقدم أن يصيغها الأستاذ سيد حجاب لأن خواتم الجمل هو كشاعر ضبطها هنا جداً عن الموجود، فهو رائع فى اللغة العربية لكن ختم بشكل غير دقيق .

(السيد المهندس محمد سامى أحمد يطلب نقطة نظام).

السيد المهندس محمد سامى أحمد:

هناك أكثر من متحدث قدم اقتراحاً بأن كل من له ملاحظة يتقدم بها للأستاذ سيد حجاب إضافة إلى هذه الديباجة ثم يعرضها علينا بعد مراجعة كل الآراء، لكن بهذا الشكل نحن ليس لدينا وقت، فنحن لا نمتلك ترفاً أن نظل فترة غير محددة نتكلم فيها...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن جمعنا كل التعديلات المقدمة إلينا وسنعطيها للأستاذ سيد حجاب، وأنا لدى هنا كافة التعديلات التى قدمت، إذن، التعديلات ستقدم إلى هنا، وأنا سأسلمها للأستاذ سيد حجاب تكليفاً له بأن يقوم بالصياغة وسيحضرها بعد فترة سنتفق عليها معاً.

السيد الدكتور سعد الدين الهلالى :

فى الفقرة الأولى قلنا " فقامت فيها الديانات الكبرى"، دخلنا مع اسم سيدنا موسى ثم انتقلنا إلى اسم السيدة مريم وهى ليست رسولاً جاء بالدين وإنما سيدنا عيسى عليه السلام، ولهذا أقترح أن نقف عند الديانات السماوية الكبرى ونتوقف عند هذا الحد، فلا داعاً لذكر أسماء لأننا إذا ذكرنا أسماء فلنذكر أسماء الأنبياء ولا نذكر اسم نبى ثم أم نبى، الأمر الثانى، شعار: "الدين لله والوطن للجميع" شعار له وجاهته ويحتاج إلى تفسير، لكن معانقاً الهلال والصليب أمر يخالف ما انتهى إليه الدستور عندما أقر فى المادة الثالثة احترام الأحوال الشخصية لليهود أيضاً، فهل نقول معانقاً الهلال والصليب والنجمة ، إذن يجب من وجهة نظرى أن تحذف عبارة "معانقاً الهلال والصليب" ونكتفى " الدين لله والوطن للجميع" .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذن ، تريد أن تبقى على "الدين لله والوطن للجميع" ونلغى الثانية .

السيد الدكتور سعد الدين الهلالى:

نعم، أما الملاحظة الثالثة فهى تتعلق بأننا اتفقنا على ذكر مصطلح فى الدستور فلا يصح أن ننتقل من مصطلح إلى آخر، فعندما قلنا للإخوة المسيحيين واليهود شرائعهم الدينية ، يجب أن نأتى فى الفقرة الثالثة "من مسلمين وأقباط "تحذف ويستبدلها " من مسلمين ومسيحيين" لأن لفظ القبطى يصلح للمصرى سواء كان مسلماً أم غير مسلم.

أما الملاحظة الأخيرة فهى مهمة فى نظرى وهى أننا اتفقنا فى المادة الثانية على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ولم نتفق على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، ومن مبادئ الشريعة الإسلامية التنوع، إذن، التنوع الوارد فى الصفحة الثالثة – فى نظرى– له وجاهته وصحيح لأن من مبادئ الشريعة الإسلامية أنها تعرف بالعرف وبالمصالح المرسلة وغير ذلك من أدلة عقلية وليست نصية ، إذن، اتفقنا على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ولم نتفق على أن الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع ، فالشريعة هى الفقه ، والفقه متجدد ومتطور لكن المبادئ حدود تعطى مساحة كبيرة للمجتهدين، وشكراً.

نيافة الأنبا بولا:

سأقدم مع نيافة الأنبا أنطونيوس والدكتور صفوت اقتراحاتنا مكتوبة وسنقوم بالتوقيع عليها نحن الثلاثة ، إنما أريد أن أؤكد على الآتى : مسألة أن نقوم بحذف السيدة العذراء مريم فهذا أمر غير مقبول ، أو نقول العائلة المقدسة فلا يصح ذكر السيدة العذراء دون الإشارة للمسيح، وإذا قلنا المسيح فربما نسبب جدلاً فهل نقول عيسى أم نقول المسيح ؟ فلنريح الدنيا كلها ونقول العائلة المقدسة.

النقطة الثانية، بعد العائلة المقدسة مباشرة قال : وامتد إليها نور الإسلام حتى غمر العالمين إسقاط ستمائة سنة كاملة من تاريخ مصر وهى الحضارة القبطية ، وأنا أريدكم أن تحسوا بوقع هذا الكلام على الشعب القبطى ،" وامتد إليها نور الإسلام " وكأن مصر كانت فى ظلمة المسيحية، ثم أتى نور الإسلام ، من الممكن أن أقولها ولكن فى مكان آخر وليس وراء الحديث مباشرة عن زيارة العائلة المقدسة، أشكر فضيلة المفتى فى إلغائه وجدانها الإسلامى" لأنها كانت جارحة لوجداننا كمسيحيين مصريين، أما موضوع "مدنية" فقد اتفقنا على أن تحذف من المواد وأن توضع فى الديباجة ، فكون أن نحذفها من المواد ثم نأتى ونطلب حذفها من الديباجة فلابد أن نقر بوجودها فى المواد، فلابد من إيجاد حل لهذا الأمر ، بدءاً من السطر الثالث فى الصفحة الثانية عندما نتكلم عن مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة هى المصدر الرئيسى للتشريع بما تتضمنه من أحكام قطعية الثبوت والدلالة هذا شق أما الشق الثانى، "وتعتمد عليها هذه المبادئ من أصول تحقق مقاصد الشريعة الغراء، الشق الأول فى العبارة مأخوذ نصاً من أحكام المحكمة الدستورية العليا فى تفسير كلمة مبادئ، أما الشق الثانى يحول المبادئ إلى أحكام شريعة إسلامية، وهو لا علاقة له إطلاقاً بأحكام المحكمة الدستورية العليا، وقد سبق واتفقنا مع فضيلة المفتى على استبدال هذه العبارة بنص كامل لما صدر عن الكثير من أحكام المحكمة الدستورية العليا ، فإما ألا نشير نهائياً إلى تفسير مبادئ أو نقف عند قطعية الثبوت والدلالة وإما نأخذ نصاً كاملاً من الموجود فى كثير من نصوص المحكمة الدستورية، وأنا معى عشرة أحكام ، إنما نخرج عن الأحكام ونضيف مادة تثير الجدل وتجعل القبطى مواطناً من الدرجة الثانية لن نقبله بأى حال من الأحوال، وقد خرجنا بسببه من دستور عام ٢٠١٢ ولا أعلم ما سيؤدى وجود مثل هذه العبارات التى تخرجنا عن النص.

نيافة الأنبا أنطونيوس عزيز مينا:

إضافة لما قيل ، ففى أول سطر وهو " هى هبة المصريين للإنسانية" فإننى أعتقد أن العبارة كبيرة قليلاً وأرى أن تحذف، "تتوهج إفريقيا ستسبب فى إحداث حساسية، وأفضل أن يتم استبدال كلمة "تتوهج" بـــ "وفى وجدان إفريقيا ، "السيدة العذراء مريم " يستبدل بـــ "العائلة المقدسة -كما ذكر الأنبا بولا- أشكر فضيلة الشيخ الذى قال : "لسانها عربى ووجدانها إسلامى تحذف لأنها فى الحقيقة تكرار لا معنى له، فى عبارة : دستور يؤكد أن مبادئ الشريعة الإسلامية الذى قاله الأنبا بولا يكفى ويزيد، واتفقنا على نصين وقد قمت بكتابتهما، منهما نص صغير والآخر مطول إذا أردتم الاطلاع عليهما فهما موجودان، عبارة "تصفية العشوائيات" توحى بأننا سننهيهم أو سنقضى عليهم ، أفضل أن تستبدل بعبارة "حل مشكلة العشوائيات" ، وهناك مبدآن هامان جداً وقد تكلمنا على حذفهما وهما: كلمة "مدنية" وأنا أعتقد أنه لا يمكن حذفها لأننا اتفقنا على حذفها من المادة الأولى حتى تكون موجودة فى الديباجة ، فإذا رفعت من الديباجة فلنرجعها للمادة الأولى، وهذا أمر ضرورى، والثانى: تنوع مصادر التشريع فنحن لم نقل أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الوحيد للتشريع بل قلنا إنها المصدر الأساسى للتشريع، فإلى جانبه مصادر أخرى ولا يمكن أن نغفلها إلى جانب أن القانون المصرى ملئ بالقوانين مثل القانون البحرى والتجارى والدولى....، وهذه القوانين أتت من تشريعات كثيرة جداً، وإلا سنلغى كل هذه التشريعات من قانون الدولة المصرية، وأنا لا أعتقد أن هناك من يقول مثل هذا الكلام، فهو مبدأ لا يمكن لأحد أن يمسه ، هناك عبارة : "أقرها مصر" وهى المواثيق الإنسانية التى أقرها مصر يجب أن تعدل إلى التى صادقت عليها مصر"، وهذا هو التعبير الرسمى والذى يجعل أى ميثاق من هذه المواثيق له قوة القانون ، لكن قبل ذلك لم يكن هذا له، وإننى أقدم هذه الاقتراحات كاملة فى مذكرة أقدمها لسيادتكم .

السيد الدكتور كمال الهلباوى(نائب رئيس اللجنة):

إذا وقفنا عند " ما تتضمنه من أحكام قطعية الثبوت والدلالة" قد لا يفهمه كثير من الناس، ولذلك فأنا مع الأنبا بولا فى أن نضمن الفقرة كاملة من أحكام المحكمة الدستورية العليا، وهذا ما سبق الاتفاق عليه لعرضه على اللجنة.

السيد المستشار محمد عبد السلام(مقرر لجنة الدولة والمقومات الأساسية):

أبدأ كلامى بشكر وتقدير لمن وضعوا هذا المقترح، لأنه جيد جداً فى الجهد الذى بذل فيه، وأنضم لفضيلة المفتى فى كل الملاحظات التى قالها، ولكن فقط أؤكد على الملاحظة التى تتحدث عن تنوع مصادر التشريع، فى ظل وجود مبادئ الشريعة الإسلامية القول بأن هذا لا يعنى تنوع مصادر التشريع وأننا نتحدث هنا عن تنوع مصادر التشريع داخل مبادئ الشريعة الإسلامية كان أولى أن نقول :"دستور يكفل تنوع المصادر داخل مبادئ الشريعة الإسلامية" لأنها العبارة الأعم، أما أن يقصد بهذا الأمر أن هناك مصادر أخرى فى مرتبة الشريعة الإسلامية فهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ولا يمكن الحديث فى غير ذلك خصوصاً أن العبارة انطوت على إيحاء بغير ذلك.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية، الجملة التى: "لسانها عربى ووجدناها إسلامى أقترح تعديلها "لسانها عربى وانتماؤها إسلامى" هذه أول ملاحظة.

أما الملاحظة الثانية :تتعلق بمبادئ الشريعة الإسلامية ، ففى عام ١٩٨٠ عندما جاء التعديل بإضافة "ال" سأقرأ عليكم ما كان فى المذكرة الإيضاحية لهذا التعديل والتى أقرها مجلس الشعب فى ذلك الوقت ، وفقرات نقلتها المحكمة الدستورية العليا فى حكمها عام ١٩٨٥، لتعلن المقصود من هذا التعديل وما الذى يترتب على هذا التعديل، فقرات سريعة وموجزة غاية الإيجاز ، ومنطوق الحكم :"وحيث إنه يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور بعد تعديله على نحو ما سلف أن المشرع الدستورى أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه إلزام هذه السلطة وهى بصدد وضع تشريعات بالالتجاء إلى مبادئ الشريعة لاستمداد الأحكام المنظمة للمجتمع وهو ما أشارت إليه اللجنة الخاصة بالإعدادلتعديل الدستور فى تقريرها إلى مجلس الشعب والذى أقره المجلس بجلسة ١٩يولية ١٩٧٩،وأكدته اللجنة التى أعدت مشروع التعديل وقدمته إلى المجلس فناقشه ووافق عليه فى جلسة ٣٠ إبريل عام

١٩٨٠، إذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الأخيرة من المادة الثانية بأنها (تلزم المشرع بالالتجاء إلى الاحتكام إلى أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عن بغيته فيها مع إلزامه بعدم الالتجاء إلى غيرها، فإذا لم يجد فى الشريعة الإسلامية حكماً صريحاً فإن وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الإسلامية تمكن المشرع من التوصل إلى الأحكام اللازمة والتى لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة)" هذا النقل منقول من مذكرة اللجنة المختصة بهذا التعديل والتى أقرت بعد ذلك فى عام ١٩٨٠ فى التعديل، وهناك نقل ثانى للمذكرة يبين ما يترتب على هذا التعديل، إذن النقل الأول يبين المقصود من التعديل وهو أنه يلزم المشرع بالالتجاء إلى أحكام الشريعة الاسلامية أثناء البحث عن بغيته فيها ولا يتجاوزها فإذا لم يوجد نص أو حكم صريح فإن قواعد الاجتهاد تمكنه من استنباط الحكم الصريح، وهناك نقل آخر نقلته نفس المحكمة من المضابط وهو يبين ما الذى يترتب على التعديل :"ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر عام ١٩٨١ والذى وافق عليه المجلس من أنه (كان دستور عام ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هى مصدر رئيسى للتشريع وهذا يعنى عدم جواز إصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، كما يعنى ضرورة إعادة النظر فى القوانين القائمة قبل عمل دستور عام ١٩٧١ وتعديلاتها مما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية)، هذه هى إرادة الشعب المصرى التى لم ولن تتغير وستبقى هكذا إرادة الشعب فى أصل التعديل، وفيما يترتب على التعديل، وفيما ينتظر من حياة هذا الشعب لأنه جزء من عقيدته لأن الله قال " وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض مما أنزل الله إليك" هذه هى عقيدة هذا الشعب ، هذه هى المسألة الأولى ، أما شركاء الوطن فإن الشريعة الإسلامية من واقعيتها على مدار ١٤٠٠ سنة أعطت لشركاء الوطن ولم يعط هذا الحق أى دستور فى العالم جزء من الشعب أن يتحاكم فى أحواله الشخصية إلى ما يعتقد ما عنده، وهذه الشريعة الإسلامية من واقعيتها أن جعلت وهذا أيضاً ما نصت عليه المادة الثانية لتقرر شيئاً

متقرراً فى الشريعة وليس منة من أحد على شركاء الوطن إنما هو حق لهم اثبتته هذه الشريعة بأن لهم أن يلجأوا أو أن يتحاكموا فى أحوالهم الشخصية إلى ما عندهم من شرائع، هذه هى القضية الأولى.

أما القضية الثانية، تتعلق بتنوع المصادر ، ومما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية تضمن أن يكون هناك استقاء لأحكام من غيرها لكن فى ضوء القواعد الضابطة فى هذه الشريعة ، لأن الدواوين التى عمل بها عمر بن الخطاب وأسس على أساسها التدوين وأمور إدارية كبيرة جداً إنما كانت من الفرس ولكنه أتى بها وعالجها المعالجة التى لا تخرج بها عن الإطار العام وهو المصدر الرئيسى للتشريع وهو الشريعة الإسلامية، وبالتالى أن تكون هناك مصادر أخرى كما يقول المستشار محمد عبد السلام، هذه المصادر إنما تكون فى إطار القواعد الضابطة فى الشريعة الإسلامية .

الأمر الثالث، وهو ما يتعلق بمسألة المدنية، فنحن ذكرنا أنا قضية المدنية استخدمت استخدامات تخرجها أو تجعل شيئاً من استخداماتها يصادم المادة الثانية، فاستبدلناها بالمضمون المطلوب منها، دولة دستورية قانونية، دولة حديثة، دولة الدستور كله يشهد بأنها ليست دولة ثيوقراطية التى تجعل الحكم باسم الإله أو نيابة عن الإله ولا دولة ولاية الفقيه التى تجعل الحاكم يحكم باسم الإمام أو نيابة عن الإمام وإنما هى دولة لها دستورها وقانونها الذى يعلى من الشريعة الإسلامية ويجعلها المصدر الرئيسى للتشريع، هذا معناه أن هناك قواعد وضوابط وأصول يرجع إليها الجميع دون قدسية لقول أحد على أحد كما هو مقدس، قول من ينوب عن الإله أو من ينوب عن الفقيه، وإنما هذه الشريعة لا تجعل قدسية لأحد على أحد ولا لاجتهاد أحد على أحد، وإنما تجعل الأصل هو الرجوع إلى هذه الضوابط، يستوى فى الرجوع لهذه الضوابط كل مجتهد أو كل من يرجع إليها، وبالتالى هذه الدولة لا تناقض معنى أنها ليست عسكرية، نعم، فهى ليست عسكرية ، إذا كان معنى مدنية أنها ليست عسكرية، لا تناقض معنى أنها دولة ليست ثيوقراطية ، نعم ليست ثيوقراطية ، ليست ولاية فقيه إنما دولة دستور وقانون، دولة حديثة، هذا الدستور يعلى فى أصله العام من مبادئ الشريعة الإسلامية ويفعلها فى طيات دستوره وفى قوانينه وفى مناهج حياته، وفى نطاقه العام كذلك بنص المادة الثانية، وبالتالى لفظ مدنية اعتراضى عليه ليس لكل معانيه وإنما للمعنى الذى يتعلق به، الجزء المناقض للمادة الثانية وهو إخراج القيم الدينية والأخلاقية من العمل السياسى،

وهذا لا يمكن أبداً، فنحن نقول هذه القيم موجودة داخل الدستور فى المادة الثانية وتفعل بالطريقة الدستورية القانونية بالطريقة الحديثة لا نقول أن هذه هى مسألة الثيوقراطية أو ولاية الفقيه .

الجزء الأخير، إننى أنضم لفضيلة المفتى فى ملاحظاته وأقول إن الديباجة تحتاج فعلاً إلى إعادة نظر فى صياغتها وسأتقدم بمقترحاتى لسيادتكم والتى تتضمن بعض المقترحات على الديباجة ، وأقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة)

ونستغفر الله لك أيضاً

أما وقد تحدثت كما تريد، والمضبطة تسجل كل وجهات نظرك فى هذا الشأن، وأنا أرى أن البعض بدأ يقتنع بكلامك – وأنا لست منهم– ونحن قد استمعنا لوجهة النظر وهى وجهة نظر محترمة وإن كنا لنا فيها رأى فيما يتعلق بالموضوع .

خلال هذه الفترة دعوت الأستاذ سيد حجاب وتحدثت معه وسلمته كافة التعديلات التى قدمت مكتوبة وهو استمع أيضاً إلى تعليقات أخرى كان آخرها من الدكتور محمد إبراهيم منصور، وسألته كم الوقت سيستغرق ، فقال أنه سيأخذ عدد من الساعات أو السويعات فى الواقع وسيعود فى الساعة السادسة والنصف بنص نناقشه ، ومن هنا إلى ذلك الوقت سنبحث أموراً أخرى لننتهى منها، أى تعليق خاص بالمقدمة يبلغ إلى الأستاذ سيد حجاب وليس هنا لأننا سندخل فى موضوع آخر ، والتعديلات المقدمة فيها الكثير من الآراء المتضادة ولكن الأستاذ سيد حجاب لديه من الكفاءة ولديه أيضاً من النص الأصلى المطروح الذى قدمه الأستاذ صلاح فضل والتعديلات المختلفة المقدمة ثراء كبير ونحن ننتظر بشوق عارم النص ودعوته لأن يستخدم مكتبى، وأنا مندهش جداً لأن الدكتور خيرى عبد الدايم لم يشارك فى هذا النقاش، وأنا على أتم الاستعداد لأن أعطيه الكلمة .

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

هناك جزئية تتعلق بالمحتوى ، وكما أعطى الحق للجميع للتسجيل فإننى أحب أن أشير إليه....

(صوت من القاعة للسيد العضو الأستاذ خالد يوسف يقول إنه طلب الكلمة قبل السيد الأستاذ عمرو صلاح)

السيد الأستاذ خالد يوسف:

أريد أن أسجل فى المضبطة تحفظى على حساسية فضيلة المفتى، فهناك تحسس من فضيلته على بعض المواد وأنا، استكثر على الأزهر أن يكون متحسساً من تفصيل مواد الثقافة ، وأنا للعلم لست مع النص فأنا لست مع القول بأن الثقافة الرسم والموسيقى، أريد أن أحذفها، لكننى لا أريد أن يكون مسجلاً على الأزهر أنه يريد أن يحذف كلمات الموسيقى والأفلام والمسرحيات ويفهم منه أنه عنده موقف ضد هذه الفنون ، هذا مبدئياً.

الحساسية الأخرى ، من كلمة "مدنية" ونحن اتفقنا على أن كلمة مدنية لن ننص عليها فى المواد، فعبارة "دولة مدنية" تسببت فى مشكلة لكنها فى إطار سياق أدبى ينص على الدولة المدنية الحديثة الديمقراطية ليس فيها نفس التحسس، وعبارة "تنوع المصادر" أنا مصر عليها كما وردت لأننى أرى أن تنوع المصادر ثراء، ويلزمنا الدين الإسلامى والذى قال الإمام على فيه، دلونى على ما فيه صالح الأمة أدلكم على ما يوافقه فى الشرع، أليس هذا تنوع لمصادر التشريع ؟! وعندما يقول الإمام مالك : " كل شخص يؤخذ ويرد عليه إلا صاحب هذا المقام، أتريد أن تدخل الأحكام الفقهية والتى فيها ما يؤخذ ويرد لتجعلها هى الضابط ؟! فأنا أرى أن مبادئ الشريعة كما ذكرتها المحكمة الدستورية العليا وهى قطعية الدلالة والثبوت فقط ونقطة، أكثر من ذلك فإننى أتصور أنه سيدخلنا فى أمور خلافية تربك المشهد التشريعى القانونى ، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

أنا لدى نقطتين ، الأولى هى أن هناك باباً داخل هذا الدستور يسمى باب المقومات، وبالتالى هناك أمور تكرارها وإعادة الحديث عنها- أنا آسف – أراه تزيداً مثل فكرة تقليص معدلات الفقر والبطالة وتصفية العشوائيات وغيرها ، فهذه مواد تم النص عليها بنصوص واضحة ومحددة ، وبالتالى فهذا تزيد.

أما النقطة الثانية ، ما يتعلق بـــ "دستور يؤكد على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة " هذا فى النهاية حكم دستورى، ويظل حكم وتظل هذه الوثيقة التى نضعها هى أغلى وثيقة سياسية وقانونية ودستورية فى البلاد، وبالتالى إدارج، مع كامل التقدير والاحترام، ما هو ربما أقل فى نص دستورى أعتقد أن هذا شئ غير منطقى، هذا واحد، اثنين نحن راعينا كل المواءمات الممكنة ونحن نصيغ المواد، مادة الأزهر كان لدى البعض عدد من التحفظات وشأنها شأن مواد أخرى ولكن سعياً للتوافق قلنا ليست هناك مشكلة، لكن أن نقحم مادة كهذه فى ديباجة الدستور هذا شيء أنا أعترض عليه بشدة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما هى يا عمرو .

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

يؤكد أن مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة هى المصدر الرئيس، للتشريع لما تتضمنه من أحكام قطعية الثبوت والدلالة وتعتمد عليه هذه المبادئ من أصول تحقق مقاصد الشريعة، هذا تزيد، وكل ما بذل فى سبيل التوافق أعتقد أن هذا شئ غير مقبول .

السيد الدكتور شوقى علام :

أرد فقط على الفنان الكبير، فى الحقيقة نحن الآن لسنا فى مقام بيان مواقف بقدر إنما نحن فى مقام جودة صياغة للنص، فأمامنا كلمة الثقافة المتكاملة ثم بعد ذلك أفسر هل أنا ذكرت عند التفصيل كل ما هو يندرج تحت الثقافة أو أننى ذكرت على سبيل المثال، لا شك أننا نذكره على سبيل المثال، إذن، لماذا يذكر هذا بالذات على سبيل المثال؟ فأنا أرى أن جودة الصياغة تقتضى الوقوف عند هذا اللفظ العام دون تفصيل له، وأنا أؤكد أننا هنا لسنا فى بيان موقف الأزهر الشريف أو دار الإفتاء أو الموقف الشرعى من هذه الأمور، موقف الأزهر الشريف ودار الإفتاء، التشريع الإسلامى واضح كل الوضوح فى هذا الشأن نمرة أثنين قضية الفقه الإسلامى وقضية فهم النص، وأنا أريد أن أسجل هنا فى المضابط هذه المسألة بصفة خاصة لأنه كثر حولها الكلام الكثير، نحن نتعامل مع نص شرعى بعقلية الفقيه، هذا الفقيه أولاً لكى يتعامل مع هذا النص الشرعى لابد أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً خاصاً، ليس أى إنسان يمكن أن

يفهم النص العربى على هذا النحو من قرآن أو سنة، بل لابد أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً خاصاً، بلغ درجة معينة من العلم، إذا تعامل هذا الشخص صاحب هذه الأهلية الاجتهادية المعينة المتطلبة فإنه بهذا التأهيل يفهم لفظ هذا النص الشرعى، فهمه هل هو هذا الفهم ملزم أم ليس ملزماً، والله فى منطقة معينة هو ملزم، فى منطقة ما هو قطعى الثبوت قطعى الدلالة، هذا ملزم ولا يمكن أن نسمى هذا اجتهاداً إلا على سبيل المجاز، فهو فى منطقة النص هو فى مرتبة النص، لكن فيما عدا ذلك فيما هو محل الاجتهاد هنا تتنوع وجهات النظر، هنا تتنوع وجهات النظر للإنسان أن يأخذ بقول يفتيه فى هذه الحالة أياً كان هذا المفتى طالما هو مؤهل تأهيل علمى ووثق فيه، فى مجال تشريع كيف نتصرف نحن، فى مجال التشريع فى السلطة التشريعية، فى مجال التشريع فى هذه الحالة إذا رأت الدولة، إذا رأت السلطة التشريعية أن تأخذ بقول من أقوال أهل العلم المعتبرين هؤلاء، إذا رأت فى ذلك، فإن هذا القول ينتقل من مرتبة التخيير إلى مرتبة الإلزام، يعنى السلطة التشريعية بما لها إلزام على الأفراد فى سن القوانين إذا ما اختارت قولاً، هذا القول هو مجال الاختيار بل إنه يسير فى مرتبة الإلزام للمجتمع كله، ولذلك فإن فقهاء المسلمين وضعوا قاعدة كبيرة جداً اسمها حكم الحاكم يرفع الخلاف، يعنى إذا رأى الحاكم قولاً من أقوال أهل العلم وألزم به الناس يرتفع به الخلاف ولا يصير مخيراً فيه بل هو ملزم للكافة، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

الآن ينتهى النقاش فيما يتعلق بالديباجة، الأخ الأستاذ سيد حجاب أخذ كل التعليقات والاقتراحات .

السيد الدكتور عبد الله النجار :

سيادة الرئيس أنا طلبت الكلمة والأخ خالد أخذ الكلمة منى .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

اختطفها منك، حاضر، مثل الذين اختطفوا الثورة .

السيد الدكتور عبد الله النجار :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لكن دكتور عبد الله ألفت انتباهك أن الذى يكتب ليس موجوداً هنا إذا أحببت أن تتحدث معه شخصياً .

السيد الدكتور عبد الله النجار :

يسجل فى المضبطة يا سيادة الرئيس، بداية أنا أود أن أشكر اللجنة والأساتذة الكرام الذين كتبوا هذه الديباجة فهى قد صيغت بأسلوب راق وفيها من قوة الصياغة والمتانة ما يجعلها محلاً لهذا الثناء، ثم أثنى بالموافقة على كل ما قاله فضيلة المفتى فيما يتعلق بالتعليق على بعض ما جاء فى هذه الديباجة، ولى بعض الملاحظات إضافة لذلك، فيما يتعلق بمصر هبة النيل، أنا أرى أن تكون هذه العبارة مصر هبة الله للمصريين، وأنا أرى أن مصر هبة الله يؤكد معنى الوطنية عند الجميع ويشعر الكل بأن مصر هذه نعمة أنعم الله بها علينا، ويجب أن يكون لهذه النعمة من الحفظ ومن الاحترام ما تستحق أن تلقاه، ولفظ كلمة "وجدانها إسلامى"، كلمة الوجدان هذه لفظة ربما تتعلق بالأحاسيس الإنسانية التى لا تكون اللغة دقيقة فى التعبير عنها، ولذلك أنا أرى أن تستبدل كلمة "لسانها عربى وانتماءها إسلامى" بكلمة "وجدانها إسلامى" هذه، وذلك تحقيقا لهذا المعنى وتوافقا مع صياغة الدستور فى المواد التى جاءت فيه مؤكدة لهذا المعنى، كما تعلم سيدى الرئيس، نحن اتفقنا على أن نقيم دستوراً يقيم دولة يعنى لا تكون دولة دينية واتفقنا على أن المعنى الذى يقوم عليه هذا الدستور هو أنه يقيم دولة مدنية بمعناها وليس بشرط فى توافر المعنى أن نحرص على وجود اللفظ الذى يعبر عن ذلك، خاصة إذا كان هناك بديل له يحل بعض التناقض فى الثقافة التى ربما تنظر إلى الدستور نظرة تؤثر على التصويت له فى الشارع المصرى، وخاصة فيما يتعلق بلفظ أو بلفظ مدنية، نحن اتفقنا على أن الدستور مدنى ونصوصه تؤكد هذا المعنى، ولذلك أرى أن الحرص على هذه الكلمة يعنى حرص على شئ لا يؤدى إلى جديد فى مواد الدستور وكل ما سيضيفه أنه

قد يجعل بعض الذين يظنون سوءاً بهذا الدستور وبهذه الكلمة ربما ينصرفون عن التصويت له وعدم الاهتمام به أو اتخاذ هذه الكلمة ذريعة لمقولات تصب فى غير صالح الدستور، كما يقال إنه دستور يستبعد الشريعة الإسلامية ويقيم دولة لا دينية كما سمعنا على ألسنة بعض الذين قالوا مثل هذا الكلام، الكلمة الأخيرة يا سيدى الرئيس فيما يتعلق بدستور يكفل تنوع مصادر التشريع الخلاقة، وأنا أرى أن مثل هذه العبارة ربما يفهم منها أنها تمثل التفافاً على المادة الثانية للدستور التى تقرر أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، ولذلك أرى أن تستبدل عبارة دستور يكفل مرونة التشريع فى إطار المبادئ التى يقوم عليها لتكون بديلاً لهذه العبارة التى ربما تثير خلافاً نحن فى حاجة إلى الاستغناء عنه لأننا نريد لهذا الدستور أن يمر بأعلى نسبة، ونرى أيضاً أن المتربصين بهذا الدستور كثر وللأسف بعضهم منا، أنا بالأمس استمعت إلى مداخلة من ممثل إخواننا الفلاحين يتكلم عن اللجنة كلاما لا يليق ويتكلم عن الدستور كلاما لا يليق ويذكر فئات لا صلة له بها كالقضاء والقوات المسلحة وغيرها، فأنا أرجو أن نتدبر هذه المآلات وننظر إلى تلك العواقب ونحاول جميعاً ....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يا دكتور عبد الله، يا دكتور عبد الله أرجوك انتهينا، هذا الموضوع انتهى .

السيد الدكتور عبد الله النجار :

ونحاول جميعاً أن نتعاون لتمرير هذا الدستور، وشكراً سيدى الرئيس .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

توضيح يا سيادة الرئيس، الدبش أنا أعتبره ليس ممثلاً للفلاحين، أنا أريد من اللجنة أن ترفع قضية عندما يذكرنى بالاسم ويقول ممدوح حمادة حرامى والتعاونيات حرامية واللجنة ٤/٣ (رقاصين) لا يصح، هذا الكلام وموجود ومسجل، معلش نريد أن نرفع قضية فهو سبنا فى شرفنا أنا سوف أرفع قضية بعد إذنك، أنا شخصياً سوف أرفع قضية لكن بالاسم، لا، هناك أصول مخاطبة فى اللغة، لكن هل هذا لا يعاقب عليه القانون، الكلام الذى يقوله إعلامياً يذكر بالاسم ويتهم بالاسم ؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يعاقب عليه طبعاً، لكن أنا يعنى هذه المسائل السباب والشتائم والكذب، كل هذا أصبح سمة من السمات، فلا تشغل بالك قوى يعنى أنا أشتم يومياً أرميها وراء ظهرى، إنما إذا أردت أن ترفع قضية فتفضل .

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

بالإضافة إلى كلام الأستاذ ممدوح حمادة عن ذكر أسماء بعض أعضاء اللجنة من أعضاء آخرين ومهاجمتهم فى بعض وسائل الإعلام، فاسمح لى أن أعاتب الأخ ممدوح حمادة وهو صديق عزيز، أنه نفسه قال نصاً فى اليوم السابع أن اللجنة يديرها ٧ أشخاص وذكرنى أنا بالاسم من ضمن هؤلاء السبعة وأن الأقنعة سقطت وأن هذه اللجنة سقطت أقنعتها، وهذا الكلام نشر فى اليوم السابع، إما إنه لم يقله واليوم السابع تفتئت على الأخ ممدوح حمادة فعليه أن يكذب وإما أنه ذكر وعليه الاعتذار لأنه لا أقنعة سقطت، وهذه اللجنة تدار من قبل الجميع وليس ٧ أشخاص أو غيره، وشكراً سيدى الرئيس .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

أنا ذكرت بالاسم فذكرت اسم الأستاذة منى ذو الفقار والدكتور جابر جاد نصار ولم أذكر أسمك.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

انتظر يا ممدوح، انتظر يا ممدوح، مثل هذه الأمور يا محمد ويا إخوان أرجو أنك طالما تقول صديقى العزيز عاتبه لا داعى أن نتحدث ونأخذ كلاما فى اللجنة على هذا الأمر، فنحن كلنا إخوان أما الأقنعة قد سقطت، سقطت الأقنعة طبعاً إنما عن وجوه باسمة وخلافه، فلماذا تأخذون الناحية السوداء منها؟ الإخوان قبل أن ننتقل الأخ عبد الفتاح إبراهيم ممثل العمال بعث إلى برسالة فيها الكثير من الأمور وفى النهاية يقول أنا منسحب، أنا أعتقد أن بانسحابه هذا يجعلنا نستدعى العضو الاحتياطى وهو الأخ يسرى معروف، فما هو رأيكم ؟ إذن فليحضر الأخ يسرى معروف وسوف أطلب من الأمانة العامة أن تستدعيه لحضور الجلسات فقط، يعنى لن تغير من الوضع وإنما سنمكنه من الحضور لكى يكون هناك أحد من العمال موجوداً .

السيد الدكتور خيرى عبد الدايم :

يا سيادة الرئيس، أولاً أحب أن أؤكد أيضاً على المبدأ الذى أقره الأستاذ ممدوح حمادة وهو إنه عندما عضو أصلى لأى سبب الاحتياطى لابد أن يحل محله وجهته ترشح احتياطيا آخر، ولا أحد يأتى لنا بالبراشوت من الخارج، هذه نقطة، النقطة الثانية الاحتياطى فى الغالب الأعم سوف يحمل نفس الرؤية، فالمفروض إنه قادم موفد من هيئته ألا وهو الاتحاد العام لنقابات مصر، فالاتحاد العام نقابات مصر يكون له قرار، قراره أن يرفض مثلاً مبدأ إلغاء نسبة ٥٠٪، وقد يرفض أنه يمثل فى لجنة تقوم بهذا، فلابد أن نتعامل مع السبب قبل أن نستبعد واحداً ونأتى بآخر، إذا تعاملنا مع السبب فمن الممكن أن يرجع عبدالفتاح، ليست هناك مشكلة وإذا لم نتعامل مع السبب ففى الغالب الأعم الذى سوف يأتى سيكون له نفس الموقف .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

توضيح فقط، هل هو احتياطى لعبد الفتاح، الأخ يسرى أم لأحمد خيرى، لأن هذا اتحاد عمال مصر والثانى النقابات، فلابد أن ندرس هل الأخ يسرى جاء احتياطاً للدكتور أحمد خيرى أم لعبد الفتاح ابراهيم الذى صعده اتحاد عمال مصر مكان الأخ جبالى؟ لأن هذا سيكون ثالث واحد من اتحاد عمال مصر، توضيح فقط لأن هناك احتياطى على ما أظن لاتحاد عمال مصر غير الأخ يسرى، وشكراً .

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):

أنا أحب أن أسجل اعتراضى الشديد على ما جاء على لسان الدكتور أحمد خيرى بشأن الدكتور جابر نصار وهو قال شيئا لن أعيده فى المضبطة لكنه تجاوز غير مقبول بحق الدكتور جابر، وأنا سوف أطلب منه بشكل رسمى إما أن يكذب ما قاله أو يعتذر بشكل رسمى للدكتور جابر، لأن هذا شىء غير مقبول من أحد أعضاء اللجنة بخصوص أحد آخر، فأنا أسجل هذا فى المضبطة وأطلب منه الاعتذار أو التكذيب، وشكراً .

السيد الأستاذ أحمد عيد :

بالنسبة لموضوع الأساسى والعضو الاحتياطى، أنا أرى أن نخاطب رئاسة الجمهورية فيما يتعلق بالأساسى ومن الذى سوف يحل محله فى حالة الانسحاب، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هذا كلام جيد جدا .

السيد الدكتور خيرى عبد الدايم :

ألسنا نطبق اللائحة ؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

انتهينا يا دكتور ولقد قلت إسهامك .

السيد الدكتور محمد محمدين :

حضرتك هناك رسالة أحب أن أوصلها على سبيل الأمانة، أنا فى الصباح كنت فى اجتماع نقباء علماء مصر القلق على سير اللجنة وخوفهم من فشلها نتيجة، هذه على سبيل الأمانة وأنا أحاول أن أسجلها، يقولون هم قلقون على اللجنة، وخوفهم على فشلها نتيجة خروج أعضاء من نفس اللجنة يقومون بمهاجمة اللجنة، وهذا ما يحدث الآن، هم قلقون على اللجنة من فشلها وهذا ما يريده مجموعة معينة نتيجة خروج أعضاء من اللجنة بمهاجمة اللجنة مثلما حدث مع أكثر من زميل، فهذا موضوع طبعاً أحببت أن أسجله، أن هناك قلقا فى أكثر من مكان فى الشارع بدأت أناس تخرج وتهاجم اللجنة وهم أعضاء فيها فما بالك بمن هو خارج اللجنة؟ وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً يا دكتور، والآن ترفع الجلسة .

(انتهى الاجتماع الساعة الثانية ظهراً)

***

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى